القاهرة - ج.م.ع

عدد
رقم ٣
فبراير
٢٠١٦

سلسلة كراسات السياسات

الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية
"المفاهيم وامكانيات ومشكلات التطبيق فى مصر"

د . سهيرأبو العينين
أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية
بمعهد التخطيط القومي

معهد التخطيط القومى

الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –
المفاهيم وامكانيات ومشكلات التطبيق فى مصر

د. سهير ابوالعينين

2016

موجز

تبحث هذه الورقة فى إمكانية وجود مساحة للإصلاح الضريبى فى مصر فى مجال الضريبة على الثروة. وتبدأ باستعراض بعض المفاهيم الخاصة بالضرائب على الثروة والتطور التاريخى والجدل حول هذه الضريبة فى الأدبيات. كما تقوم باستخلاص دروس مستفادة من تجارب بعض الدول.

توضح مراجعة الأدبيات أن الحجج المدافعة عن فرض ضريبة على صافى الثروة أكثر وأقوى منطقاً من الحجج الرافضة لها. ومع ذلك فإن تجارب الدول توضح الصعوبات المرتبطة بإدارة مثل هذه الضريبة، لا سيما الصعوبات الفنية التى تتعلق بتقييم الأصول والصعوبات الإدارية. وقد أدت هذه الصعوبات ومقاومة أصحاب المصالح إلى تراجع كثير من الدول عن فرض الضرائب على الثروة.

وتعانى مصر من فجوة ضريبية كبيرة وضعف فى موارد الموازنة العامة تزايدت حدته بعد ثورة يناير. ويوضح هيكل الضرائب أن القاعدة الضريبية قاصرة ولا تشمل كثيراً من الأوعية، كما أن العبء الضريبى لا يتوزع بعدالة. وقد قامت الدولة فى عام 2014 ببعض التعديلات الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل باستحداث شريحة جديدة، كما أخضعت الأرباح الرأسمالية على التعاملات فى البورصة للضريبة على الدخل، وأدخلت تعديلات على قانون الضريبة على العقارات المبنية. وتمثل هذه التعديلات خطوة فى الاتجاه المطلوب إلا أنه ما زال هناك مجالاً لمزيد من الإصلاح الضريبى المطلوب.

وفى سياق الضرائب على الثروة كان لمصر تجربة فى فرض ضرائب على التركات وعلى الأيلولة، لكنها ألغيت فى سياق برامج الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات. وتستدعى الظروف الحالية إعادة فرض هذه الضريبة. وتقترح الدراسة أن تكون على التركة، ويقلل من صعوبة إدارتها ضرورة التسجيل القانونى للتركة. كما أن فرض ضريبة على الهبات يفترض أن يقلل فرص التحايل على ضريبة التركات. كما تقترح الورقة إخضاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة الأراضى الزراعية للضريبة على التصرفات العقارية.

وتقتضى العدالة أن يتحمل الأغنياء قدراً أكبر من عبء التحديات الحالية التى تواجهها مصر يتناسب مع ما اكتسبوه من ثروات واستفادتهم من الثغرات الضريبية والإعفاءات والمزايا المتعددة التى منحتها لهم الدولة. وعلى ذلك تقترح الورقة فرض ضريبة على صافى الثروة لمرة واحدة تخصص لسداد جزء من الدين العام لتخفيف أعباء خدمة الدين فى الموازنة.

وفى النهاية فإن إصلاح الضرائب على الثروة يجب أن يتم فى إطار إصلاح ضريبى شامل وتطوير الإدارة الضريبية والمواجهة الفعالة للتحايل والتهرب الضريبى.

Taxing Wealth and Capital Gains

Concepts, possibilities and problems of application in Egypt

Soheir Abouleinein

The study investigates wealth taxes reform in Egypt. An extensive literature review shows that arguments favoring application of a wealth tax outweigh those against it. However countries experiences reveal several problems related to the administration of this tax, especially technical issues concerning asset evaluation and administration costs.

In Egypt tax base is narrow and lacks equity. In 2014 the government introduced an additional income bracket so as to enhance the progressiveness of its income tax structure, as well as a capital gains tax on stock market transactions. These were steps in the right direction, though there is need for more reforms.

Egypt had some experience with levying an inheritance tax. This tax was abolished in the nineties in context of policies of economic reform. This study suggests reintroducing a tax on the estate of the deceased. Obligatory legal registration of the estate before distribution to beneficiaries would reduce problems of tax administration. To diminish opportunities of evading this tax, it is advisable to levy a tax on gifts. It is also suggested that capital gains from the appreciation of agricultural lands should be taxed upon sale of such lands.

Rich Egyptians have been benefiting from generous tax exemptions and reliefs. Therefore, levying a net wealth tax for one time and earmarking its receipts reduce Egypt's public debt should be acceptable on equity as well as on fiscal grounds. Finally, wealth taxes must be designed in the context of a comprehensive reform of Egypt's tax system.

فهرس

مقدمة

أولاً: الضريبة على الثروة: المفاهيم والأهداف والتطور التاريخى

مفاهيم وأشكال الضريبة على الثروة

الأهداف

التطور التاريخى للضرائب على الثروة

ثانياً: الجدل حول الضريبة على الثروة فى الأدبيات

الجدل حول مزايا وعيوب الضريبة على الثروة

مزايا الضريبة على الثروة

عيوب الضريبة على الثروة

ثالثاً: تجارب بعض الدول فى فرض ضرائب على الثروة

ضرائب الثروة فى بعض الدول النامية والصاعدة

الضرائب على الثروة فى الهند

الضرائب على الثروة فى البرازيل

الضرائب على الثروة فى جنوب أفريقيا

ضرائب الثروة فى بعض الدول المتقدمة

ضرائب الثروة فى الولايات المتحدة الأمريكية

الضرائب على الثروة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD

الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة

رابعاً: هيكل النظام الضريبى فى مصر وموقع ضرائب الثروة فيه

الضرائب على الثروة فى النظام الضريبى المصرى

تقييم التعديلات الضريبية الأخيرة التى أجرتها الحكومة فى 2014

خامساً: تعديلات مقترحة فى الضرائب على الثروة فى مصر

مقترحات خاصة بالضرائب على الثروة فى مصر

شروط نجاح التعديلات الضريبية المقترحة والإصلاح الضريبى بوجه عام

ملاحظات ختامية

مقدمة

إن التفاوت فى توزيع الثروة يزيد كثيراً عن التفاوت فى توزيع الدخل فى معظم دول العالم، كما أن التفاوت فى توزيع الثروة يتزايد اتساعاً وتتزايد معه أهمية الثروة المتوارثة، وهو ما يؤدى بدوره إلى تعميق التفاوت فى توزيع الثروة عبر الأجيال.

ويؤدى تزايد عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة وتنامى الإدراك بهذا التزايد إلى تهديد الاستقرار السياسى والاجتماعى، وهو ما يلاحظ فى الوقت الحالى من كثرة مظاهر الاضطراب والتعبير عن الغضب فى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد كان من أهم شعارات ثورة يناير فى مصر تحقيق العدالة الاجتماعية وقيام الدولة بدورها فى توفير حياة كريمة لكل المواطنين وخاصة الفقراء. وينبغى ألا نغفل فى هذا السياق أن قضية العدالة الاجتماعية ترتبط بشكل وثيق بقضية دور الدولة والنظام الاقتصادى، ومع ذلك فإن هذه القضية لا تحظى بالطرح المناسب فى الوقت الحالى.

ومن أهم آليات الإصلاح المطروحة على المستوى المحلى والدولى لزيادة العدالة الاجتماعية إصلاح النظام الضريبى، وبصفة خاصة الضرائب على الثروة.

ويشكل إصلاح النظام الضريبى حجر زاوية فى إصلاح المالية العامة وزيادة موارد الدولة، كما أنه يدعم السياسات التنموية والاجتماعية. وتتمثل المعضلة الكبرى التى يتعين التعامل معها عند تصميم وتنفيذ الإصلاحات الضريبية فى حل التعارض الذى كثيراً ما ينشأ بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة.

وتبحث هذه الورقة فى إمكانية وجود مساحة للإصلاح الضريبى فى مصر فى مجال الضريبة على الثروة، والتى تعد من أكثر أنواع الضرائب ارتباطاً بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فهى من أقل الضرائب شيوعاً، سواء فى مجال التطبيق الفعلى أو حتى فى مجال الدراسات الأكاديمية. إلا أنه فى الفترة الأخيرة ومع تزايد الفوارق فى توزيع الدخل والثروة بشكل غير مسبوق، والذى أصبح يشكل نوعاً من الاستفزاز للأغلبيات الفقيرة وحتى المتوسطة فى كثير من الشعوب، تزايد الاهتمام بالضرائب على الثروة على أصعدة مختلفة، سواء فى مجال تنمية موارد الدولة وعلاج العجز المزمن، أم فى مجال بناء الدولة وتدعيم الاستقرار والديمقراطية والعدالة.

وتبدأ الورقة باستعراض بعض المفاهيم الخاصة بالضرائب على الثروة وأنواعها المختلفة، ويليها مراجعة للجدل حول هذه الضريبة فى الأدبيات. وقبل تقديم مقترحات الورقة حول الضريبة على الثروة فى مصر تقوم باستخلاص دروس مستفادة من تجارب بعض الدول.

أولاً: تعريفات ومفاهيم الضريبة على الثروة وأنواعها

تعتبر الضريبة على الثروة ضريبة على الرصيد المتراكم للأصول المالية والعينية والمعنوية، وذلك عكس الضرائب على الدخل التى تعتبر ضريبة على تدفقات الدخل الجارى.

وتعرف الضريبة على الثروة بشكل عام بأنها ضريبة قد تفرض على القيمة الاجمالية للأصول التى يحوزها أعضاء القطاع العائلى من الأفراد والأسر، أو على نوع أو أكثر من هذه الأصول.

ويستخدم بعض الكتاب مصطلحى الثروة ورأس المال كمترادفات، إلا أن ذلك قد لا يكون دقيقاً بشكل كاف. فرأس المال مفهوم يرتبط أساساً بالإنتاج ويشير إلى الأصول من صنع الإنسان التى تستخدم فى الإنتاج وزيادته، أما الثروة فهى ما يحوزه الفرد أو الأسرة من أصول من مختلف الأنواع سواء نتيجة للادخار أم الميراث أم تلقى هبة.

مفاهيم وتعاريف

ونعرض فيما يلى بعض المفاهيم والتعاريف المرتبطة بالضريبة على الثروة:

الثروة الإجمالية للفرد هى إجمالى قيمة الأصول التى يمتلكها قبل خصم أى ديون أو خصوم. ويمكن أن تتضمن الثروة أصولاً مادية مثل الأرض والعقارات والسيارات وغيرها، أو أصولاً غير مادية مثل حقوق الملكية الفكرية والحقوق فى المعاشات. وقد تختلف الأصول من جوانب أخرى مثل أن بعض الأصول منقول والبعض الآخر عقار.

ويعبر مفهوم صافى الثروة عن إجمالى الثروة مخصوماً منها كل الديون أوالخصوم.

أما القاعدة الضريبية فهى كل الأصول القابلة لفرض ضريبة عليها.

ولأغراض حساب الضريبة على الثروة يتم تحديد مفهوم الثروة المقيَّمة للفرد، وتعرف على أنها صافى الثروة مخصوماً منها الأصول المعفاة التى لا تخضع للضريبة والخصومات الضريبية على أنواع الأصول الخاضعة للضريبة.

ولحساب قيمة الضريبة واجبة السداد على الثروة يتم أيضاً خصم ما دون حد الإعفاء من الضريبة على الثروة التى تخضع للضريبة بحكم القانون الضريبى، وهو ما يحدد قيمة الثروة الخاضعة للضريبة.

الثروة الخاضعة للضريبة = الثروة المقيَّمة – حد الإعفاء من الضريبة على الثروة

وتعتمد قيمة الضريبة المحصلة على الثروة على معدل الضريبة على الثروة، وما إذا كان معدلاً ثابتاً أو متغيراً. وتعتمد قيمة الإيرادات الضريبية التى تحصلها الدولة من الضريبة على الثروة على القاعدة الضريبية، وعلى كيفية معاملة الديون، وعلى حجم الإعفاءات الضريبية، وعلى معدل الضريبة، وعلى مدى

تركز الثروة بين شرائح السكان. أما القيمة الصافية للإيرادات التى تحصلها الخزانة فعلياً فتتوقف على التكلفة الإدارية التى تتحملها لتقدير وتحصيل الضريبة على الثروة، وأيضاً على مدى قدرة الخاضعين للضريبة على التهرب منها[1].

أشكال الضريبة على الثروة

تأخذ الضريبة على الثروة أشكالاً متعددة وفقاً لنوعية الأصول التى تفرض عليها ووفقاً لطبيعة ملكية هذه الأصول. هناك ضريبة دورية على صافى الثروة؛ وضريبة دورية على الملكية العقارية (الضريبة على العقارات المبنية والضريبة على الأرض)؛ وضريبة لمرة واحدة على الأصول الرأسمالية؛ وضرائب الإرث (التركات و/أو الأيلولة) وضرائب الهبات؛ وضرائب على الصفقات الرأسمالية والمالية (مثل رسوم الدمغة).

وهناك تقسيم آخر للضرائب على الثروة يتمثل فى تقسيمها إلى ضرائب على ملكية الأصول؛ وضرائب على انتقال ملكية الثروة (الإرث والهبات)؛ وضرائب على الارتفاع فى قيمة الثروة وهى الضرائب على الأرباح الرأسمالية. وهناك كثير من الدول والاقتصاديين يعتبر الضريبة الأخيرة ضريبة على الدخل وليس على الثروة.

الأهداف

تلخص دراسة لصندوق النقد الدولى الأهداف التى يمكن التطلع إلى تحقيقها من خلال فرض ضريبة على الثروة فيما يلى: 1) تخفيض متواضع للتركيز الحالى فى الثروات الكبيرة؛ 2) تخفيض متواضع لتركيز الثروة فى المستقبل؛ 3) الآثار الإيجابية الاجتماعية والسياسية لفرض هذه الضريبة، وسوف يتم توضيحها فيما بعد؛ 4) زيادة الحصيلة الضريبية[2].

ويلاحظ أن الدراسة تصف التخفيض المستهدف فى تركيز الثروة حالياً ومستقبلاً، من خلال فرض ضريبة على الثروة، على أنه تخفيض متواضع. ويمكن تبرير ذلك بعدة اعتبارات، حيث يوضح التطور التاريخى للضرائب على الثروة أن الضريبة على صافى الثروة تحديداً لم تكن تحقق حصيلة ملموسة فى الإيرادات الضريبية فى تجارب الدول المختلفة، وأن هذه الحصيلة المتواضعة لم تكن تحقق أهداف العدالة فى توزيع الدخل ناهيك عن تخفيض تركيز الثروة. ولاشك أن حصيلة الضريبة على الثروة يعتمد بشكل كبير على تصميم هذه الضريبة من حيث المعدل والإعفاءات وأساليب تقييم الأصول وغيره، وأيضاً على كيفية إدارتها والذى ينعكس على التكلفة الإدارية وعلى مدى قدرة الممولين على التهرب منها. وبالإضافة إلى ما

[1] Thomas A. McDonnell. Wealth Tax: Options for its Implementation In the Republic of Ireland. Nevin Economic Research Institute, NERI Working Paper Series No.6, September 2013.

[2] IMF. Tax Law Design and Drafting. Vol 1. 1996. Chapter 10,Taxation of wealth.

سبق فإنه حتى مع التصميم الجيد للضريبة على الثروة وإحكام إدارتها فإن تحقيق تخفيض ملموس فى تركيز الثروة يتطلب تغيرات هيكلية فى السياسة الاقتصادية وليس فقط فرض ضريبة على الثروة.

التطور التاريخى للضرائب على الثروة

تعد الضرائب على الثروة من أقدم أنواع الضرائب، ومع ذلك فقد تم إهمالها نسبياً فى السنوات الأخيرة. ففى بدايات القرن العشرين قامت الدول الاسكندنافية وبعدها الدول الأوروبية الأخرى بفرض ضرائب سنوية متواضعة على الثروة. وتبعتهم الهند فى 1957. ومع ذلك تم التخلى بشكل كبير عن هذه الضرائب فى معظم الدول الأوروبية فى العقدين الأخيرين[3].

والواقع أن الضرائب على الثروة لم يكن لها على مدار التاريخ نفس الشعبية (القبول) التى تحظى بها الأنواع الأخرى من الضرائب، وخاصة النوعين الرئيسيين وهما الضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق، والتى تمثل حصيلتهما النسبة الأعظم من إجمالى الإيرادات الضريبية فى معظم دول العالم. ومن ناحية أخرى فإن الضرائب على الثروة لا تشكل فى الدول التى تفرضها إلا نسبة ضئيلة من جملة الإيرادات الضريبية. على سبيل المثال فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهى من أغنى دول العالم، لا تشكل الضرائب على كل من حيازة الثروة وانتقال الثروة إلا أقل من 1% من إجمالى إيراداتها الضريبية. أما الضرائب على الأرباح الرأسمالية فيعتبروها من الضرائب على الدخل لا من ضرائب الثروة، ولا يتم فصلها فى فئة منفصلة، ولذا يصعب تقدير مساهمتها فى الإيرادات الضريبية. أما فى بريطانيا فإن نسبة الضرائب على الأرباح الرأسمالية إلى إجمالى الإيرادات الضريبية نادراً ما تتعدى 2%. وفى استراليا حيث الضريبة على الأرباح الرأسمالية أكثر شمولاً ولا يوجد بها إعفاءات فإنها تتراوح بين 2% و4% من جملة الإيرادات الضريبية.[4]

إن معظم الدول المتقدمة لديها الآن أشكال من الضريبة على الأرباح الرأسمالية (نيوزيلاندا هى الإستثناء الوحيد فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية). كما أن هذا النوع من الضريبة هو من أنواع الضرائب التى أدخلتها معظم الدول النامية والدول الصاعدة التى تحولت إلى اقتصاد السوق فى الثلاثين عاماً الأخيرة بالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة. أما الضرائب على حيازة الثروة وعلى انتقالها فليس لها انتشار واسع.

[3] Howard Glennerster. "Why was a wealth tax for the UK abandoned? Lessons for the policy process and tackling wealth inequality." London School of Economics, Department of Social Policy and Centre for Analysis of Social Exclusion. 2012.

[4] Chris Evans. "Wealth taxes: problems and practice around the world." Briefing Paper. Centre on Household Assets and Savings Management CHASM. April 2013.

وفى واقع الأمر أن الضرائب على حيازة الثروة (مثل الضرائب السنوية على ثروة الأفراد) تراجعت بشكل مستمر فى العقود الأخيرة. ففى 1990 كان نصف دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يفرض ضرائب سنوية على صافى الثروة، وفى 2010 لم تعد تفرض هذه الضرائب إلا فى فرنسا (ويطلق على الضريبة على صافى ثروة الأشخاص الطبيعيين "ضريبة تضامن على الثروة" solidarity tax on wealth) وفى النرويج وفى سويسرا (على مستوى الكانتونات). وقد أعادت بعض الدول الأوروبية فرض هذه الضريبة على أساس مؤقت نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التى وقعت فى 2008. على سبيل المثال، أعادت ايسلاندا فرض الضريبة لفترة محددة فى 2010 بعد أن كانت ألغتها فى 2006، وكذلك أعادت أسبانيا فرض الضريبة بشكل مؤقت فى 2011 بعد أن كانت ألغتها فى 2008[5]. كما حاولت قبرص إعادة أحد أشكال الضريبة على أحد أنواع الثروة، وهو المدخرات بالبنوك كجزء من ترتيبات برنامج الإصلاح فى إطار منطقة اليورو فى 2013، ولكن البرلمان رفض هذه الضريبة[6]. ولكن هذه الأمثلة تعد استثناءات على الاتجاه العام بتراجع الضريبة على الثروة.

وخارج إطار دول منظمة التعاون الاقتصادى لا توجد دول كثيرة حتى فى الدول النامية تفرض ضريبة سنوية على الثروة. على سبيل المثال لا وجود لهذه الضريبة فى فى البرازيل والصين واندونيسيا وروسيا وجنوب أفريقيا. أما فى الهند – وهى استثناء واضح – فتفرض ضريبة سنوية بمعدل 1% على الثروة التى تزيد على 3 مليون روبية (حوالى 36 ألف يورو). كما أن بعض الدول مثل بلجيكا وانجلترا لم تفرض أبداً هذا النوع من الضرائب. وفى الولايات المتحدة الأمريكية يحظر الدستور فرض أى ضرائب مباشرة على ممتلكات الأسر[7].

وعلى العكس من التراجع الشديد عن فرض ضريبة سنوية على الثروة، فإن التراجع عن فرض ضريبة على انتقال الثروة (مثل الإرث والهبات) كان محدوداً فى الدول المتقدمة فى العقود الأخيرة. كما كان هناك تحول من الضرائب على الإرث من العقارات (حيث تفرض الضريبة على عقار المتوفى كما هو الحال فى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى نوع من ضرائب الثروة وهو ضريبة الأيلولة، حيث تفرض على أنصبة الورثة بمعدلات مختلفة. وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كان هناك 23 دولة من أصل 30 دولة تفرض ضريبة على انتقال الثروة فى 2010.

---

[5] Dieter Brauninger. Income and wealth taxes in the euro area. An Initial Review. Deutsche Bank, Research Briefing, European Integration. August 2012.

[6] The New York Times. Rejection of Deposit Tax Scuttles Deal on Bailout for Cyprus. March 19, 2013. Retrieved from: www.nytimes.com/2013/03/20/business/global/cyprus-rejects-tax-on-bank-deposits.html

[7] Chris Evans. 2013, op.cit.

ويتماثل مع الوضع السابق الوضع فى الدول النامية والدول الصاعدة، حيث تعد كل من سريلانكا وبنجلاديش وباكستان واندونيسيا أمثلة على الدول التى ألغت بعض عناصر الضريبة على انتقال الثروة والتى كانت تفرضها فى وقت سابق. وفى الوقت الحالى فإن أقل من نصف الدول النامية والدول الصاعدة تفرض ضرائب على صافى الثروة و/أو ضرائب على انتقال الثروة[8].

ثانياً: الجدل حول الضريبة على الثروة فى الأدبيات

هناك جدل كبير يدور حالياً حول فرض ضرائب أكبر على الدخل والثروة فى منطقة اليورو وذلك لمواجهة الأزمة المالية ولتخفيض عجز الموازنة، وخاصة فى الدول التى تعانى بشدة من الديون مثل أسبانيا. فقد رفعت هذه الدول بشكل ملحوظ معدل الضرائب على الدخل، حيث يبلغ متوسط معدل الضريبة على أعلى شريحة للدخل حوالى 43% (فى نهاية ابريل 2012). وتنوى فرنسا مضاعفة إيراداتها من ضريبة الثروة بتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة معدل الضريبة[9].

ويثار كثير من الجدل حالياً فى كثير من دول العالم حول الضريبة على الثروة ما بين مؤيد يرجح مزاياها ومعارض لها يرجح عيوبها.

مزايا الضرائب على الثروة

هناك كثير من الحجج القوية التى تثار لصالح فرض ضرائب على الثروة سواء أكانت على الحيازة أم على الانتقال أم على الزيادة فى قيمة الثروة.

1) هناك أولاً حجج تستند إلى قاعدة العدالة الأفقية horizontal equity أى المعاملة المتساوية لمن لديهم نفس القدرة على دفع الضريبة. إذ ينظر إلى ضرائب الثروة على أنها مطلوبة لتكمل ضرائب الدخل، باعتبار أن القدرة الضريبية تتوقف على الدخل وعلى الثروة بغض النظر عما إذا كانت الثروة تدر دخلاً أم لا.

2) ويرتبط بما سبق من ناحية أخرى فكرة العدالة الرأسية vertical equity أى تحميل ضرائب أكبر على من يملك قدرة ضريبية أكبر من خلال الضرائب التصاعدية. وباختصار فإن الضرائب على الثروة يمكن أن تخفض من عدم المساواة فى الثروة والدخل. ويقول بعض المنظرين للضرائب أن

[8] Chris Evans. 2013, op.cit.
[9] Dieter Brauninger. op.cit.

الضرائب على الثروة يمكن أن تزيد من تصاعدية الضرائب على الدخل دون الحاجة إلى زيادة أسعار الشرائح الضريبية للدخل الأعلى.

3) وهناك سبب ثالث لتأييد الضريبة على الثروة يضعه الاقتصاديون وهو فكرة الكفاءة. وتستند هذه الفكرة على أنه لما كانت الضريبة على الثروة تفرض على الأصول بغض النظر عما إذا كانت تدر دخلاً أم لا، فإن فرضها يشجع أصحاب الأصول على استغلالها استغلالاً منتجاً للحصول على دخل منها، لأنه فى كل الأحوال سيدفع عليها ضريبة الثروة ومن غير المجدى اقتصادياً بالتالى تركها بدون استغلال.

4) وهناك سبب رابع لتأييد فرض ضرائب على الثروة وهو سبب إدارى. ذلك أن مثل هذه الضرائب يمكن أن تساعد السلطات الضريبية وتوفر لها معلومات هامة يمكن أن تساعد فى متابعة ومنع التهرب من ضرائب أخرى. ذلك أن إيرادات الضريبة على الثروة يمكن مقابلتها بإيرادات الضريبة على الدخل من الاستثمار وأيضاً بالبيانات عن الإرث والهبات.

5) ويرى البعض أن فرض ضريبة على الثروة وتخفيض الضريبة على الأجور فى الوقت ذاته يمكن أن يشجع أصحاب الأعمال على تعيين مزيد من العمال وخلق فرص عمل وذلك دون زيادة فى الإنفاق الحكومى.

6) إن الضرائب على الثروة حتى وإن كانت لا تدر دخلاً كبيراً إلا أنها تعطى إشارة سياسية هامة للمجتمع، وهى أن الدولة حريصة على ألا يكون الأفراد الذين لا يملكون ثروة هم من يتحمل دائماً عبء التضحيات فى أوقات الأزمات المالية، خاصةً وأنها دائماً ما تقترن بتخفيض الإنفاق الاجتماعى.

7) إن فرض ضريبة على الثروة مقابل تخفيض الضرائب على الفقراء والطبقة المتوسطة وما يؤدى إليه من تشجيع العمالة واستثمار الأصول يمكن أن يؤدى إلى النمو الاقتصادى ويخفف من اعتماد الفقراء والطبقة المتوسطة على الحكومة فى كثير من الخدمات ويزيد انتاجيتهم وفرص التعليم، وكل ذلك من شأنه أن يخفض الإنفاق الحكومى ويقلل العجز مع زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة النمو الاقتصادى وهكذا دواليك فى حلقة حميدة.

8) ويرى البعض أن الضريبة على انتقال الثروة يمكن اعتبارها مكملة لضرائب الدخل، حيث أن الدخل هو الزيادة فى الثروة، ومنها الإرث والهبات وأن ما يتم تحويله هو أيضاً زيادة فى الثروة ويصعب تعريضه للضريبة من خلال الضرائب على الدخل وبالتالى فإنه من الأنسب تحصيله من خلال الضرائب على انتقال الثروة[10].

9) تطرح الدراسة السابق الإشارة إليها لصندوق النقد الدولى بعض المبررات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية للضرائب على الثروة، ومنها أن تركيز الثروة فى أيدى عدد قليل من الأفراد له آثار سلبية اجتماعية وسياسية. ذلك أن هؤلاء الأفراد يكون لديهم من القدرة على السيطرة على قرارات الحكومة سواء بشكل قانونى أم غير قانونى، وبحيث تعمل التشريعات لصالحهم. كما تتركز السلطة السياسية غالباً فى أيديهم مما يضر الديمقراطية. وهذا إلى جانب الآثار الأخلاقية التى تنتج عن انخفاض العدالة الاجتماعية. ومن هنا أهمية الضريبة على الثروة لتلافى الآثار السابقة ولتوفير موارد للحكومة يتم صرفها على احتياجات الفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية والسياسية.

10) كما أن الضريبة على تحويل الثروة، مثل الإرث والهبات تستند إلى أن من تؤول إليه الثروة لم يبذل أى مجهود فى تحصيلها، وبالتالى يجب إخضاعها للضريبة ولإقرار قدر من المساواة بين الأجيال.

وقد أثار تقرير صندوق النقد الدولى: "الراصد المالى اكتوبر 2013" جدلاً واسعاً وأثار تحفظات قوية من جانب المعارضين للضريبة على الثروة، حيث تضمن التقرير توصية صريحة بفرض ضريبة على الثروة لمرة واحدة وعند حد معين وبمعدل 10% لسداد الديون المتراكمة على الدول[11].

<u>عيوب الضريبة على الثروة</u>

من أهم الحجج التى تطرح ضد فرض ضرائب على الثروة ما يلي:

1) الضريبة على الثروة يمكن أن تؤدى إلى هروب رأس المال، وهو ما يؤدى إلى نقص الوظائف وهجرة العقول، وبالتالى انخفاض النمو ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية. وتقل أهمية هذه الحجة فى

[10] IMF. op.cit.

[11] IMF. Fiscal Monitor – Taxing Times. October 2013.

الدول التى لديها ملاحقة قانونية للضرائب مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى يمكنها فرض ضرائب على الأصول أينما كان موقعها.

2) إن أصحاب الثروات غير الضخمة والمجمدة فى أصول مادية قد لا يجدون ما يكفى من السيولة لدفع الضريبة. ويرد على هذه الحجة بأنه يمكن حل هذه المشكلة بوسيلة أو بأخرى بإيجاد مرونة فى طرق و/أو زمن الدفع، أو بتسييل جانب من أصولهم الثابتة.

3) وفى مجال التطبيق هناك مشكلتان أساسيتان تعرقلان فرض ضريبة على الثروة، وبصفة خاصة على حيازة الثروة، وهما الإفصاح والتقييم. ذلك أنه من السهل إخفاء الكثير من عناصر الثروة سواء أكانت مادية مثل المجوهرات، أم معنوية مثل الحسابات فى البنوك. لقد أصبح الامتثال الضريبى مشكلة حقيقية وأصبح هناك عدم مساواة بين دافعى الضرائب الملتزمين وغير الملتزمين. وتحاول السلطات الضريبية اللجوء إلى نوع من التوافق، فتقوم على سبيل المثال بإعفاء بعض الأصول التى تمتلكها الأسر، إلا أن ذلك يؤثر سلباً على كفاءة الضريبة وعلى عدالتها وتكاملها. أما مشكلة التقييم فهى أيضاً مشكلة كبيرة وخاصة عندما لا تكون هناك عملية بيع للأصل يتضح منها سعر السوق. وبالإضافة إلى ذلك فإن اتساق الضريبة على الثروة يستوجب أن تشمل بعض أنواع الأصول مثل القيمة الحالية للحقوق المستقبلة فى المعاشات. غير أنه لا يوجد توافق على تضمين هذه البنود أو على كيفية قياسها.

4) ارتفاع التكلفة الإدارية لتحصيل الضرائب على الثروة، وخاصةً الضريبة على صافى الثروة. وإن كانت المشاكل الإدارية فى تحصيل الضريبة على الثروة كبيرة فى الدول النامية بصفة خاصة، مما يعوق تطبيق أو جدوى الضريبة على الثروة، إلا أن الضريبة على انتقال الثروة تعد أقل صعوبة فى هذا السياق، حيث أن انتقال الثروة يرتبط بإجراءات قانونية لنقل الملكية وبالتالى يسهل رصدها وفرض ضريبة عليها. وإن كان هنا تثور مشكلة تقييم هذه الثروة المحولة عندما تنتقل بغير طريق البيع.

5) يرى بعض الخبراء الآخرين أن كل العناصر التى تستند عليها الضريبة على الثروة مثل القدرة الشرائية (الاستهلاك) والقدرة على اكتساب دخل وانتقال الثروة تفرض عليها أنواع من الضرائب غير الضريبة على صافى الثروة. ومن هنا فإنه لا يوجد مبرر لفرض ضريبة على الثروة باعتبار ذلك نوعاً من الازدواجية أو التعددية الضريبية.

لكل الأسباب السابقة فإن الضرائب على الثروة وتحديد المزيج الأمثل من الضرائب فى المجتمع المعاصر سيظلان دائماً محل جدل. ومع ذلك فإنه من غير المحتمل أن تحتل الضرائب على الثروة نسبة كبيرة فى هذا المزيج، بسبب المقاومة الشديدة من جانب كبار الأثرياء فى كل العالم. أما الضرائب على انتقال الثروة والضرائب على الأرباح الرأسمالية فسوف تلعب دوراً أكثر أهمية فى النظم الضريبية الحديثة. ورغم تزايد الجدل السياسى واحتدامه بشأن المطالبات بفرض ضرائب أعلى على الأغنياء، سواء أكانت ضرائب دخل أم ضرائب ثروة، إلا أنه يلاحظ أن التراجع عن فرض ضرائب الثروة لم يتغير بشكل ملموس حتى الآن.

ثالثاً: تجارب بعض الدول فى فرض ضرائب على الثروة

نعرض فيما يلى تجارب بعض الدول النامية والصاعدة والمتقدمة فى تطبيق الضرائب على الثروة وعوامل النجاح والإخفاق فى هذه التجارب.

الضرائب على الثروة فى بعض الدول النامية والصاعدة

أوضحنا فى جزء سابق أن الضرائب على الثروة بشكل عام غير شائعة فى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتختلف الدول فى فرض بعض أنواع الضرائب على الثروة والأرباح الرأسمالية وكيفية إدارة هذه الضرائب، وهو ما سنتعرض له فى تجارب بعض الدول. وتعد الهند من الدول القليلة التى تفرض ضريبة على صافى الثروة، وبالتالى فإنه من المفيد عرض جوانب هذه التجربة. وتمثل التجربة التنموية للبرازيل إحدى التجارب الرائدة من حيث قدرتها على تخفيض التفاوت فى توزيع الدخل تزامناً مع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وإن كان المستوى الحالى للتفاوت فى توزيع الدخل ما زال غير مقبول من الكثيرين. وفى هذا السياق يمكن إلقاء الضوء على كيفية التعامل مع ضرائب الثروة فى البرازيل. وتمثل جنوب إفريقيا نموذجاً خاصاً فيما يتعلق بدور العوامل السياسية فى اقتراح وتصميم السياسة الضريبية بصفة عامة وضرائب الثروة بصفة خاصة.

ونستعرض بإيجاز فى هذا الجزء بعض ملامح تجارب كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا فى مجال الضرائب على الثروة.

الضرائب على الثروة فى الهند

تعد الهند أحد الاستثناءات للدول التى تفرض ضريبة سنوية على صافى الثروة رغم التراجع العالمى لهذا النوع من الضرائب. وقد أقرت الهند قانوناً بفرض ضريبة سنوية على صافى الثروة منذ 1957، وكان

الحد الأدنى للثروة الخاضعة للضريبة 1.5 مليون روبية وأصبح 3 مليون روبية (أى حوالى 72 ألف دولار[12]) ومعدل الضريبة ثابت ويبلغ 1%. ويستهدف القانون فى الهند فرض ضريبة على الأصول التى لا تدر دخلاً، لأن الأصول التى تدر دخلاً يخضع دخلها لضريبة الدخل، وبالتالى لا يجوز فرض ضريبة أخرى على هذه الأصول. كما أن ضريبة الثروة تتحدد وفقاً لكل من جنسية الممول وما إذا كان مقيماً فى الهند، وموقع الأصول التى يمتلكها، حيث أن المواطن هندى الجنسية والمقيم فى الهند يدفع ضريبة الثروة على الأصول الخاضعة للضريبة حتى لو كانت موجودة خارج الهند. وتتمثل الأصول التى تخضع لضريبة الثروة فى الأصول العينية مثل: قطعة أرض فى المدينة تتجاوز مساحتها 500 متر مربع، والمنزل الثانى غير منزل السكن والذى لم يؤجر لمدة لا تقل عن 300 يوم خلال السنة المالية، والمزرعة العائلية التى تقع على مسافة لا تزيد على 25 كم من حدود المدينة، والمجوهرات، والسيارات والقوارب واليخوت والطائرات الخاصة ونقد سائل لا يقل عن 50 ألف روبية، والأصول التى تحول لشخص آخر على سبيل الهدية[13].

ويضع القانون إرشادات لكيفية تقييم الثروة، حيث يتم تقييم الأصول وفقاً للقيمة السوقية العادلة fair market value. ويفضل أن يتم التقييم بواسطة خبير مثمن، حيث أن خبراء الإدارة الضريبية المسئولة يراجعون التقييم وقد لا يقبلوه إذا أعده الممول بنفسه. ويتم استبعاد قيمة المجوهرات التى تقل قيمتها عن 5 آلاف روبية، وما يزيد عن ذلك يجب تقديم تقرير الخبير المثمن بشأن تقدير قيمته.

ويستثنى من ضريبة الثروة الديون المستحقة على الممول، وذلك بالإضافة إلى الأصول (ما عدا النقد) التى يحتفظ بها لغرض الاتجار. أما توقيت اعداد الإقرار الضريبى لضريبة الثروة فهو نفسه توقيت تقديم إقرار ضريبة الدخل. كما أن عدم تقديم إقرار الثروة الخاضعة للضريبة أو تقديم بيانات خاطئة يعرض الممول لعقوبات تتمثل فى دفع فائدة 1% عن كل شهر تأخير وذلك عن حصيلة الضريبة التى لم تحصل، وتصل العقوبة إلى الحبس فى بعض الحالات[14].

وتمثل ضريبة الإرث (التركات) فى الهند أحد أنواع الضريبة على الثروة وكانت موجودة فى الهند منذ 1953 وتم إلغاءها فى 1985، حيث لا يوجد حالياً ضريبة على الإرث أو الهبات. ولكن من تنتقل إليه أصول موروثة أو موهوبة يخضع لضريبة أيلولة على الثروة[15]. وفى الوقت الحالى يطالب البعض بعودة الضريبة على الإرث مرة أخرى كبديل للفكرة المطروحة حالياً حول فرض ضريبة إضافية على دخل الأغنياء

---

[12] الدولار الأمريكى = 62.23 روبية هندية

[13] Pradhumna Didwania. Wealth Tax in India: An Insight. Mondaq, 29 April 2014. Retrieved from: www.mondaq.com/india/309916/property+taxes/wealth

[14] www.incometaxindia.gov.in/Pages/acts/wealth-tax-act.aspx

[15] Global Property Guide. India. Inheritance tax and law, February 5 2014. www.globalpropertyguide.com/Asia/India/Inheritance

غنىً فاحشاً وذلك كوسيلة لزيادة الإيرادات العامة[16]. ويرى الاقتصاديون الذين يقترحون فرض هذه الضريبة أن يرتبط بها تخفيض الدعم حتى لا يلتهم الزيادة التى تتحقق فى الإيرادات. وكان السبب فى إلغاء ضريبة الإرث فى 1985 هو أن الحصيلة منها كانت أقل من تكلفة إدارتها، وأنها لم تحقق أهدافها فى تقليل التفاوت فى توزيع الثروة وزيادة موارد تمويل التنمية. وكانت حصيلة هذه الضريبة فى 1985 تمثل حوالى 0.4% من حصيلة الضرائب المباشرة. ولكن المدافعين عن هذه الضريبة يقولون أن الثروات تزايدت بشكل كبير وأن معدل الضريبة يجب ألا يكون عالياً وألا يزيد على أعلى معدل لضريبة الدخل. كما أن الناتج المحلى الاجمالى تزايد بشكل كبير، وبالتالى فإن نسبة التكلفة الإدارية لتحصيل الضريبة إلى الناتج لن تكون كبيرة. ويعتبر اتحاد الغرف التجارية الهندية من أشد المعارضين لإعادة ضريبة الإرث.

الضرائب على الثروة فى البرازيل

لا تفرض البرازيل ضرائب على صافى الثروة، ورغم أن الدستور الفيدرالى فى البرازيل، والذى تم إقراره فى 1988 ينص على فرض ضريبة على الثروات الكبيرة إلا أنه لم ينظمها ولم يطبقها حتى الآن. ووفقاً للقانون البرازيلى فإن الحكومة يمكنها فى أى وقت أن تفرض هذه الضريبة من خلال قانون تكميلى[17]. وفى سبتمبر 2011 تم طرح مشروع قانون تكميلى بفرض ضريبة على الثروة، وما زال المشروع مطروحاً للدراسة من جانب لجنة تابعة للبرلمان ولم يتم إقراره بعد. وينص المشروع على فرض ضريبة على كل شخص يمتلك أصولاً تزيد قيمتها عن 2.5 مليون ريال برازيلى، أى ما يوازى حوالى 932 ألف دولار أمريكى[18]. وتفرض الضريبة فى مشروع القانون وفقاً لمعدلات ضريبة تصاعدية مع تزايد شرائح قيمة الأصول المملوكة. وتبدأ معدلات الضريبة بسعر 0.5% على الأصول التى تتراوح قيمتها بين 2.5 مليون و5 مليون ريال برازيلى، ويتزايد معدل الضريبة ليصل إلى 2.5% على الأصول التى تزيد قيمتها عن 40 مليون ريال برازيلى. كما يقترح مشروع القانون فرض عقوبات (وإن كانت لم تحدد) على التأخير فى تقديم الإقرار الضريبى أو تقديم بيانات خاطئة.

ينص مشروع القانون أيضاً على أن يخصم من ضريبة الثروة بعض الضرائب التى تم دفعها قبل إقرار الضريبة على الثروة، وهذه الضرائب هى: الضريبة على الأراضى الزراعية (يتراوح المعدل من 0.3% إلى 20%)؛ والضريبة العقارية على الممتلكات داخل كردون المدن و هى ضريبة محلية ويختلف معدلها وفقاً

[16] Dilasha Seth. Economists say inheritance tax preferable to super-rich tax. New Delhi, January 13 2013. Business Standard. www.business-standard.com/article/economy-policy/economists

[17] Patrick Bruha. Introduction to Wealth Tax in Brazil. The Brazil Business, September 2014. Retrieved in February 2015 from: www.thebrazibusiness.com

[18] الدولار الأمريكى يساوى 2.84 ريال برازيلى

للمنطقة، والضريبة على ملكية السيارات ووسائل الانتقال ويتراوح معدلها من 2% إلى 5%، والضرائب على الإرث وعلى الهبات وتفرض على من تؤول إليه الثروة أو الهبة، وهى ضريبة على مستوى الولاية ولم تعرف إلا حديثاً ويتراوح معدلها بين 2% و8%.

وهناك جدل كبير قائم حالياً حول فرض ضرائب على صافى الثروة، حيث تؤيدها بعض الأحزاب على أنها ضرورة لتقليل التفاوت المتزايد فى توزيع الدخل، ولتخصيص حصيلتها للإنفاق على مجالات حيوية وخاصة فى الرعاية الصحية والإنفاق على مشروعات النقل فى المدن، وأن الأغنياء لا بد أن يساعدوا الدولة فى هذا الصدد. ومن مؤيدى فرض هذه الضريبة المرشح الرئاسى السابق فى الانتخابات البرازيلية نيفيس Aecio Neves[19] ، فى حين تعارضها بعض القطاعات مثل البنوك وبعض الصناعات والشريحة ذات الدخل الأعلى من السكان. ويستند المعارضون على أن إحدى المشكلات الكبيرة فى تطبيق الضريبة على الثروة ترتبط بكيفية تحديد قيمة الأصول التى يمكن اعتبارها ثروة وإخضاع صاحبها للضريبة، كما أن البيروقراطية تزيد من تكلفة تحصيل الضريبة بما يصعب تعويضه من الحصيلة منها. كما أن هذه الضريبة قد تؤدى إلى هروب رأس المال وزيادة التهرب الضريبى. ويعتبر أصحاب الثروات أن هذه الضريبة غير عادلة لأنهم دفعوا ضرائب على الدخول خلال الفترة التى تراكمت فيها ثرواتهم.

أما المدافعون عن الضريبة على الثروة فيردوا على الحجج المعارضة بأن الضريبة على الثروة لن تؤدى إلى هروب رأس المال للخارج وستزيد الموارد المالية نتيجة تحصيل الضريبة. كما يعتبروا أن فرض ضريبة الثروة لا يتعارض مع أى ضرائب أخرى لأنها تفرض على قيمة الأصول ولا تتعلق بأية أرباح تدرها هذه الأصول. وفيما يتعلق بصعوبة تقدير قيمة الأصول الإجمالية للفرد المؤهل للخضوع للضريبة يقول المدافعون عن الضريبة أنه يمكن استخدام التسجيل الإلكترونى للصفقات من خلال البنوك كأحد الحلول الممكنة.

وجدير بالذكر أن الضريبة على الدخل فى البرازيل تصاعدية ويتراوح معدلها من صفر إلى 27.5%، وهناك خصومات ضريبية على بعض النفقات ومنها الإنفاق على التعليم فى حدود 1266 دولار، والمساهمات فى مخصصات المعاشات الخاصة فى حدود 12% من الدخل الاجمالى، والهبات وبعض النفقات الصحية.

وتفرض البرازيل ضريبة على الأرباح الرأسمالية بمعدل 15%، ويبلغ معدل الضريبة على الأرباح من مبيعات الأوراق المالية فى البورصة 20% على المواطنين المقيمين، أما غير المقيمين فيخضعوا لمعدل

[19] Reuters. Brazil opposition candidate says would consider wealth tax. www.in.reuters.com/article/2014/08/04/brazil-election-neves

ضريبة 15% على الأرباح الرأسمالية المرتبطة بممتلكات فى البرازيل وقت تحقق الأرباح. وتفرض البرازيل أيضاً ضريبة أيلولة يبلغ معدلها الأقصى 8%، ويقدر متوسط معدل الضريبة للشرائح المختلفة بحوالى 4%[20].

الضرائب على الثروة فى جنوب أفريقيا

فى عام 2011 طالب القس ديزموند توتو بفرض ضريبة مرة واحدة على الثروة على المواطنين من "البيض" الذين استفادوا من التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وحققوا ثروات هائلة على حساب قهر المواطنين السود وحرمانهم قسراً من حقوقهم[21]. وقد أيد بعض الخبراء الدستوريين هناك هذه المطالبة، ولكنها لم تطبق. وتتعرض جنوب افريقيا حالياً لضغوط متزايدة لتخفيض الانفاق الحكومى وزيادة الموارد، كما أن هناك تصاعداً فى الاحتجاجات على عدم عدالة توزيع الدخل والثروة على أصعدة مختلفة. وقد أدى ذلك إلى التفكير فى فرض ضريبة على الأثرياء فى شرائح الدخل العليا والذين يزيد دخلهم السنوى عن مليون راند (حوالى 86 ألف دولار[22]). وفيما يتعلق بالضريبة على الدخل فإن أعلى معدل يبلغ 40%، ومن المقترح ادخال درجة أعلى من التصاعدية ليصل أعلى معدل إلى 45%.

ويركز المؤيدون لفرض ضريبة على الثروة على اعتبارات العدالة والحصيلة والاعتبارات السياسية، أما المعترضون فيستندون على التخوف من هروب رأس المال للخارج[23]، وإن كان هناك من يدعى أن هناك رؤوس أموال يصعب أن تخرج إذا كان مصدرها من موارد طبيعية داخل الدولة مثل المناجم.

وتفرض جنوب افريقيا ضريبة على الأرباح الرأسمالية على الصفقات عند البيع، ويبلغ معدلها 10% على الأفراد و15% على الشركات و20% على الكيانات الاحتكارية trusts. وقد بدأ تنفيذ هذه الضريبة فى 2001. وتشمل الأرباح الرأسمالية على كل أنواع الأصول المنقولة والعقارية باستثناء المخزون بغرض التجارة وأصول المناجم. ويتم فرض الضريبة على 50% من صافى الأرباح الرأسمالية على الشركات، وعلى 25% من صافى الأرباح الرأسمالية للأفراد. وفى حالة الأفراد يتم أيضاً خصم 1000 راند من الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة سنوياً. وتفرض أيضاً ضريبة على التركات بمعدل 20% مع حد إعفاء 3.5 مليون راند.

وتتبع جنوب افريقيا نظاماً لمراجعة السياسة الضريبية، حيث يتم تشكيل لجنة للضرائب مهمتها تقييم السياسة الضريبية ومدى مساهمتها فى تحقيق النمو الاحتوائى والعمالة والتنمية والاستدامة المالية، ويرأس اللجنة قاضٍ فى المحكمة العليا ويتكون أعضاؤها من قانونيين واقتصاديين ومحاسبين.

[20] Taxes In Brazil. www.internationalliving.com/countries/brazil/taxes

[21] The great white-tax debate – 'Rich should pay wealth tax' Tutu. August 2011. www.citypress.co.za/columnist/

[22] الدولار يساوى 11.67 راند جنوب افريقى

[23] Mike Teuchert. Wealth tax will drive rich out of SA – expert. 2014. www.fin24.com/budget/implications

الضرائب على الثروة فى بعض الدول المتقدمة

فيما يتعلق بالدول المتقدمة نستعرض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها على قمة هذه الدول. كما أن تجربة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تمكن من إلقاء الضوء على ملامح تجارب عدد من الدول المتقدمة الأخرى، حيث تتيح هذه المنظمة توثيقاً جيداً لهذه التجارب. أما الدول المتقدمة الأخرى مثل الصين وروسيا فهى لا تفرض إلا أنواع محدودة من الضرائب العقارية، وقد لا يوجد بالتالى كثير من الدروس التى يمكن استخلاصها من تجارب هذه الدول.

الضرائب على الثروة فى الولايات المتحدة الأمريكية

فى عام 1937 أنشئت مؤسسة مستقلة غير حزبية لتكون مركز فكر للقيام بدراسات حول السياسة الضريبية فى الولايات المتحدة الأمريكية Tax foundation[24]. ويسيطر على هذه المؤسسة الفكر المحافظ المعارض للضرائب بشكل عام. وكان لأبحاث هذه المؤسسة تأثير كبير على السياسات الضريبية على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلى، كما أنها تتيح أبحاثها ودراساتها على نطاق واسع كنوع من التوعية للأفراد وليس فقط للمسئولين ومتخذى القرار، وتعتمد فى تمويلها على تبرعات الأفراد ومؤسسات الأعمال ومؤسسات خيرية. وقد قامت هذه المؤسسة بدراسة لتقدير الأثر المتوقع لو تم تطبيق الضريبة على الثروة التى اقترحها بيكيتى[25] فى الولايات المتحدة الأمريكية، وصممت لهذا الغرض نموذجاً رياضياً للضرائب والنمو[26]. وتوصلت إلى أن هذه الضريبة لو تم فرضها سيكون لها أثر سلبي على الاستثمار والأجور والعمالة والدخول والناتج، وأنها يمكن أن تؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى بحوالى 4.9%. وأن كل فئات الدخل سينخفض مستوى معيشتها نتيجة انخفاض النشاط الانتاجى. ويقول التقرير أنه رغم أن الولايات المتحدة لا تفكر حالياً فى فرض ضريبة على الثروة الكلية إلا أنه من المفيد وجود مثل هذه الدراسة عند الجدل حول السياسة الضريبية حتى تتخذ الحكومة قراراتها على أساس سليم.

ويقترح البعض فرض ضريبة على الأرض بدلاً من الضريبة على الثروة، بينما يقترح بعض المعارضين لفكرة الضريبة على الثروة بهدف تقليل التفاوت فى توزيع الدخل أن تسعى الحكومة لزيادة دخل الفئات الفقيرة بدلاً من خفض دخل الفئات الغنية، ويكون ذلك بزيادة حصولهم على خدمات التعليم وزيادة أجورهم.

---

[24] Tax Foundation. http://taxfoundation.org/

[25] Thomas Piketty. Capital in the Twenty-First Century. Translated by Arthur Goldhammer. Harvard University Press, April 2014.

[26] Michael Schuyler, "The Impact of Piketty's Wealth Tax on the Poor, the Rich, and the Middle Class", Tax Foundation. Special Report , No. 225, October 2014.

ويبلغ معدل ضريبة الدخل على أعلى شريحة دخل فى الولايات المتحدة الأمريكية 39.6%. وتفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل وعلى بعض أنواع توزيعات الأرباح، معدلها 15% على الأرباح التى تقل عن 413.2 ألف دولار و20% على الأرباح التى تتجاوز هذا الحد. وهى ضريبة فيدرالية[27]. وقد اقترح الرئيس اوباما فى خطابه الأخير عن حالة الاتحاد فى يناير 2015 رفع المعدل إلى 28% بدلاً من 20% ليصبح من أعلى المعدلات فى الدول الصناعية، كما يقترح إلغاء القانون الذى ينص على إعفاء الإرث من ضرائب الأرباح الرأسمالية واخضاعها للضريبة، ويؤدى ذلك إلى رفع المعدل الفعلى لضريبة الإرث إلى 57% وفقاً لتقديرات الاقتصاديين.

وتفرض ضرائب عقارية على المستوى المحلى ويختلف معدل الضريبة وأسلوب تقييم قيمة العقار من منطقة إلى أخرى.

هناك أيضاً ضريبة على الإرث (التركات) فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى على المستوى الفيدرالى. ويستثنى من هذه الضريبة الإرث الذى يوصى به للزوجة أو لمؤسسات خيرية، وهناك حد إعفاء يبلغ حوالى 5 مليون دولار. ويقترح الرئيس أوباما تخفيض حد الإعفاء إلى 250 ألف دولار، مع اخضاع أرباح التركة التى تباع إلى ضرائب رأسمالية، ومعنى ذلك وقوع ازدواج ضريبى على الإرث لذا يعارضه كثيرون[28] ويعتبرون أن التعديلات المقترحة ستتعرض لشريحة كبيرة فى القطاع العائلى وليس فقط ال 1% فى الشريحة العليا من الدخل.

هناك أيضاً ضريبة على الهبات وهدفها مواجهة التحايل على ضريبة الإرث بتحويل الثروة للوارثين المفترضين قبل الوفاة لتجنب الضريبة على الإرث. وهناك جدل حول الضريبة على الإرث ويدور الجدل حول قبول أو رفض الضريبة وليس هناك جدل حول المعدل المناسب للضريبة. ويرى المؤيدون للضريبة على الإرث أنها أقل تأثيراً على الادخار والاستثمار ومن ثم العمالة مقارنة بالضريبة على الثروة، وأن تكلفتها الإدارية أقل.

الضرائب على الثروة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD

تختلف المعالجة الضريبية للثروة من دولة لأخرى. ويجب التعامل بحذر مع نتائج المقارنات المباشرة بين الدول، حيث أنها تختلف عن بعضها فى التشريعات والنظم الاقتصادية والمؤسسية. وفى عام 2010 كان هناك 23 دولة من بين 30 دولة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تفرض ضرائب على انتقال

[27] Taxation in the United States. www.en.wikipedia.org

[28] Stephen Moore, **"Obama Estate Tax Plan: Die Once, Get Taxed Twice". The Heritage Foundation, 3 February 2015.** http://www.heritage.org/research/commentary/2015/2/obama-estate-tax-plan-die-once-get-taxed-twice.

الثروة. وتمثل الاتجاه فى التحول من ضرائب التركات على المتوفى إلى ضرائب الأيلولة على من تنتقل إليه الثروة الموروثة والضرائب على الهبات. وفى الدول التى تفرض ضريبة سنوية على صافى الثروة، فإنها تؤدى دوراً مكملاً للضرائب على الدخل، لأن دافع الضريبة على الثروة إنما يدفعها من دخله، وبالتالى هناك علاقة بين الضريبة على صافى الثروة والضريبة على الدخل. ولذا يجب أن يستخدم المعدل الحدى للضريبة على الدخل كمؤشر لتحديد الحد الأقصى المناسب لمعدل الضريبة على الثروة. كما أن هناك الكثير من الدول التى تفرض ضريبة على صافى الدخل والتى تضع حداً أقصى لنسبة ما يدفعه الفرد من ضرائب على الدخل والثروة معاً إلى إجمالى دخله.

لقد كانت الضرائب على صافى الثروة شائعة فى وقت من الأوقات فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ولكن عدد الدول التى تطبقها تراجع بدرجة كبيرة. وفى الوقت الحالى تطالب بعض أحزاب الديمقراطية الاجتماعية فى النمسا وألمانيا بإعادة فرض الضريبة على الثروة. و تفرض هولندا نوعاً من ضريبة الثروة فى داخل منظومة الضريبة على الدخل، حيث تفترض معدل عائد 4% على رأس المال العينى والمالى وتفرض عليه ضريبة ثابتة نسبتها 30%.

فى فرنسا تفرض الضريبة على الثروة على الأشخاص الطبيعيين الذين تتجاوز قيمة صافى أصولهم الخاضعة للضريبة 1.3 مليون يورو. وهناك عدد كبير من التخفيضات الضريبية على بعض أنواع الأصول مثل تخفيض 30% على قيمة السكن الرئيسى. وهناك أيضاً عدد كبير من الإعفاءات على بعض الأصول مثل أصول الأعمال، والأراضى الزراعية، والسلع التراثية وصناديق المعاشات. وهناك أيضاً حد أقصى يطبق لضمان ألا يدفع الفرد أكثر من 75% من دخله كضرائب. ويقدر عدد دافعى الضريبة على الثروة بحوالى 1% من اجمالى دافعى الضرائب فى فرنسا، وتبلغ قيمة إيرادات الضريبة على الثروة حوالى 0.2% من الناتج المحلى الاجمالى.[29]

وفى النرويج تعتمد الضريبة على الثروة على حد أدنى منخفض للثروة الخاضعة للضريبة وأيضاً معدل مرتفع للضريبة، وهو ما يخالف الاتجاه العالمى، حيث تفرض معدل 1.1% على صافى الأصول التى تزيد على 93 ألف يورو للفرد و371 ألف يورو للزوجين. ومن المقدر أن 17% من اجمالى دافعى الضرائب فى النرويج يدفعون الضريبة على الثروة.

وفى سويسرا يتفاوت الحد الأدنى للثروة الخاضعة للضريبة وكذلك معدل الضريبة بين الكانتونات المختلفة، ويتفاوت معدل الضريبة بين 0.2% و8%.

[29] Thomas A. McDonnell, TASC. September 2013. op.cit.

وبعد الأزمة المالية العالمية فى 2008 أعادت أيسلندا ضريبة مؤقتة على الثروة للفترة من 2010 حتى 2013، وبمعدل ضريبة يبلغ 1.5% على صافى أصول الفرد التى تتجاوز 445 ألف يورو و606 ألف يورو للزوجين. وتبلغ حصيلة الضريبة على الثروة حوالى 0.3% من الناتج المحلى الإجمالى ويدفع الضريبة حوالى 2.2% من السكان الذين تقع دخولهم ضمن شرائح الدخل العليا. ولمواجهة احتمالات هروب رأس المال فرضت قيود قانونية على خروج رأس المال إلى خارج البلاد.

أما أسبانيا فقد أعادت أيضاً ضريبة مؤقتة على الثروة فى 2011. ويبلغ الحد الأدنى للأصول التى تفرض عليها الضريبة 700 ألف يورو للفرد. وبالنسبة للأسبان المقيمين يتم خصم مبلغ 300 ألف يورو من قيمة منزل الأسرة قبل إضافة قيمته إلى إجمالى الأصول الخاضعة للضريبة. ومعدل الضريبة تصاعدى ويتراوح بين 0.2% و 2.5%. ويقدر عدد السكان الذين يدفعون الضريبة بحوالى 160 ألف نسمة، وهم يدفعون ضرائب تبلغ قيمتها مليار يورو[30].

وقد فرضت أيرلندا ضريبة على الثروة فى الفترة من 1975 حتى 1978 أى لمدة ثلاث سنوات فقط. وكان الهدف الأساسى منها هو تقليل التفاوت فى توزيع الثروة. وكان معدل الضريبة تصاعدى ويتراوح بين 1% إلى 2.5%، والحد الأدنى للثروة يبلغ 70 ألف جنيه استرلينى للفرد و90 ألف للزوجين. وكان هناك سقف يطبق بحيث لا يدفع الفرد أكثر من 80% من دخله للضرائب. وقد أدت ضغوط رجال الأعمال والغرف التجارية إلى كثير من الإعفاءات التى أدت بدورها إلى ضعف الحصيلة الضريبية (0.1% من الناتج المحلى الإجمالى)، وإخفاق الضريبة فى تحقيق الهدف الأساسى لها. ولذا تقرر إلغاؤها فى 1978.

وكان تقييم الأصول فى إيرلندا يتم على أساس سعر السوق ويحدده الممول، وإن كان من حق الإدارة الضريبية الاعتراض عليه. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة الإدارية لتحصيل الضريبة. وهناك تفكير حالياً فى إعادة فرض ضريبة على الثروة فى إيرلندا ولكن بتصميم جديد جيد يتلافى العيوب السابقة ويتناسب مع الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الثروات المتراكمة والتى تزايدت نسبتها إلى الدخل بشكل متسارع.

وفى دراسة أجريت لأثر الضريبة على الكفاءة الاقتصادية فى إيرلندا، اتضح أنه ليس هناك دليل على وجود تأثير على تحول للموارد من الأصول الإنتاجية إلى الأصول غير الإنتاجية أو العكس، كما أن الضريبة لم تؤثر فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى داخل البلاد.

ورغم توقف تطبيق الضريبة على صافى الثروة فى إيرلندا إلا أن هناك ضرائب أخرى تفرض على الميراث وعلى الهبات وعلى الأرباح الرأسمالية. وترى بعض الدراسات أن الإرث يفسر نسبة كبيرة من التفاوت

[30] Natalia Chatalova and Chris Evans. Too rich to rein in? The under-utilised wealth tax base. eJournal of Tax Research Volume 11, Number 3 December 2013 Special Edition: 10th Anniversary Edition.

فى توزيع الثروة. ويختلف الحد الأدنى للثروة المنتقلة بالميراث والخاضعة للضريبة باختلاف درجة القرابة بين المورث والوارث حيث يرتفع الحد الأدنى مع زيادة درجة القرابة. ويعتبر البعض ذلك التمييز أمراً لا يمكن تبريره من منطلق العدالة. وتتضمن قوانين الضرائب على الإرث والهبات عدداً من الإعفاءات والتخفيضات خاصة بالنسبة للملكيات الزراعية وملكيات الأعمال وذلك تفادياً لاحتمالات تقسيمها. وهناك أيضاً ضريبة على فوائد الودائع تبلغ 33%، وكذلك ضريبة دمغة على صفقات الأسهم والسندات تتراوح معدلاتها ما بين 1% و6%[31].

الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة

رغم تراجع عدد الدول التى تفرض ضريبة على صافى الثروة، إلا أنه ليس هناك توافق فى الأدبيات حول تقييم الضريبة على الثروة. إن ضرائب الثروة التى تم تطبيقها تميزت بضعف تصميمها، وكان أحد الأسباب الرئيسية للتراجع عنها هو ارتفاع تكلفة تحصيلها مقارنة بالعائد منها.

فى بعض الدول مثل ألمانيا والنمسا ولوكسمبورج كان يتم فرضها على كل من ثروة الأفراد وثروة الشركات. وكان ذلك يلقى اعتراضاً شديداً على اعتبار أنه يؤدى إلى ازدواج ضريبى وتشوه فى تخصيص الموارد من خلال الضرائب على الأصول المنتجة. بالإضافة إلى ذلك فإن الضرائب على الإرث وعلى الهبات ينظر إليها على أنها أكثر كفاءة فى إعادة توزيع الثروة. وأخيراً فإن العدد الكبير من الإعفاءات أدى إلى قلة فاعلية الضرائب وانخفاض حصيلتها وفشلها فى تحقيق أهدافها.

ومع ذلك لم تزل هناك حجة قوية فى توسيع القاعدة الضريبية بتضمينها ضريبة سنوية على الثروة على أن تكون مصممة بشكل جيد. ويجب أن ترتبط هذه الضريبة بالقدرة على الدفع، وأن تهدف إلى تقليل التشوهات الاقتصادية وأن تكون بسيطة على قدر الإمكان. وإذا كان الهدف الأساسى للضريبة هو العدالة الرأسية والأفقية فيمكن اعتبارها مكملة للضريبة على الدخل، حيث أنها تمثل قدرة ضريبية إضافية لحائز الثروة.

إن تقليل الإعفاءات لأقل قدر يمكن أن يكون أداة فعالة لتقليل التهرب الضريبى، وإن كان ذلك يمثل تحدياً رئيسياً لصانع السياسة فى مواجهة مجموعات المصالح فى المجتمع. ولكى تكون الضريبة على الثروة مجدية يجب أن تكون نسبة تكلفة التحصيل وتكلفة الامتثال الضريبى فى حدها الأدنى. ويتطلب ذلك تطبيق أقل عدد من الإعفاءات، ومعدل وحيد للضريبة، على أن تكون سهلة الفهم والتطبيق، مع اعتماد أسلوب

[31] Thomas A. McDonnell, TASC. September 2013. op.cit.

موحد ومنضبط لتقييم الأصول لا يقتصر على سعر السوق ويعتمد على أساس التقييم الذاتى. ويجب أن يتضمن هيكل الضريبة حداً أدنى مرتفعاً للثروة الخاضعة للضريبة ومعدلاً حدياً منخفضاً للضريبة.

ومن الدروس التى يمكن ملاحظتها فى بعض الدول، مثل أيسلندا، فرض قيود على انتقال رأس المال للخارج. وإن كان هذا الإجراء يتطلب تقييم مسبق لأثره ومدى ملاءمته فى الدول التى تسعى لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

من الدروس المستفادة أيضاً من تجارب بعض الدول الربط بين الضريبة على الثروة والضريبة على الدخل، ووضع حد أقصى لما يدفعه الممول من كل من الضريبة على صافى الثروة والضريبة على الدخل. إن ذلك يمكن أن يمثل إحدى الوسائل لتحديد معدل الضريبة على الثروة، كما يمكن أن يخفف من ضغوط معارضة الضريبة على الثروة.

وفى النهاية يجب أن يتم تقييم أثر الضريبة على صافى الثروة وفقاً لعدة اعتبارات، حيث لا بد من تقييم الأثر على: العدالة الرأسية والأفقية؛ والكفاءة الاقتصادية والنمو؛ والادخار؛ وامكانية هروب رأس المال، وذلك بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلق بالعقبات الإدارية لإدخال مثل هذه الضريبة، وكيفية معاملة الديون، ومن يدفع الضريبة، وما علاقتها بالضرائب الأخرى وكيفية تقييم الأصول. وفى هذا السياق فإنه من المفيد قيام كيانات متخصصة ومستقلة للقيام بمهمة تقييم أثر الضرائب، وذلك على النحو الذى اتبعته بعض الدول مثل الولايات المتحدة وجنوب افريقيا.

رابعاً: هيكل النظام الضريبى فى مصر وموقع ضرائب الثروة فيه

تتميز مصر كما هو معروف بضعف حصيلة الضرائب بالقياس إلى حجم النشاط الاقتصادى، حيث تبلغ مساهمة الإيرادات الضريبية حوالى 15% من الناتج المحلى الإجمالى فى موازنة 2015/2014، فى حين أن هذه النسبة تبلغ فى المتوسط ما بين 20% إلى 25% فى الدول المناظرة وتزيد على ذلك فى الدول المتقدمة. مما يعنى أن هناك فجوة ضريبية كبيرة يتعين العمل على سدها.

وتمثل الضرائب على الدخل النسبة الأكبر من الحصيلة الضريبية فى مصر وتبلغ حوالى 44%، فى حين تمثل الضرائب على السلع والخدمات حوالى 40%. أما ضرائب الثروة (الضرائب على الممتلكات) فلا تزيد على 7%، ومنها 5% ضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة. وفى إطار ضرائب الدخل تعد الدولة هى الدافع الأكبر للضرائب، حيث تبلغ حصيلة ضرائب أرباح هيئتين فقط (هيئة البترول وقناة السويس) حوالى 21% من جملة الإيرادات الضريبية فى الموازنة. ويلاحظ فى الهيكل الضريبى فى مصر أن نسبة

الضرائب على الدخول من التوظف تبلغ حوالى 6%، فى حين تشكل الضرائب على الدخول بخلاف التوظف نصف النسبة السابقة أى حوالى 3%.

وتدخل الضرائب على الأرباح الرأسمالية فى اطار الضرائب على الدخل، وتبلغ نسبتها إلى جملة الإيرادات الضريبية فى موازنة 2014/2013 حوالى 1%[32].

ولسنا هنا فى مجال تقييم أو الحكم على مدى ملاءمة الهيكل الضريبى ولكن يكفينا فى هذا السياق ومن خلال هذه المؤشرات البسيطة أن نلاحظ ضعف حصيلة الضرائب عما يجب أن تكون عليه. ويعنى ذلك ضعف القاعدة الضريبية و/أو ضعف الامتثال الضريبى وارتفاع نسبة التهرب. كما نلاحظ من خلال ارتفاع نسب الضرائب المحصلة من الهيئات الحكومية ومن الدخول من التوظف مقارنة بالبنود الأخرى أن ذلك يعنى أن جانباً غير بسيط من نشاط ودخول القطاع الخاص، وبخاصة دخول أصحاب المهن الحرة، لا يخضع للضرائب، أو لا يمتثل لدفع الضرائب المستحقة عليه. ويكفى ذلك للدلالة على وجود خلل فى العدالة الضريبية ومن ثم الاجتماعية يجب اصلاحه.

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة الضرائب على الثروة فى الإيرادات الضريبية (7% بما يمثل أقل من 1% من الناتج المحلى الإجمالى) فهى لا تختلف عن الاتجاه الذى تم رصده فى التطور التاريخى لهذا النوع من الضرائب على مستوى العالم. إلا أن الجدل المطروح حالياً حول جدوى توسيع نطاق تطبيق الضرائب على الثروة لمواجهة تزايد حدة عدم العدالة فى توزيع الثروات وتهديدها للاستقرار السياسى والاجتماعى، وللتنمية ولمواجهة احتياجات تزايد مجالات الإنفاق الحكومى، والذى يتزامن مع تزايد عجز الموازنة وتزايد حدة مشكلة الدين العام، كل ذلك يقتضى التعمق فى تحليل الضرائب على الثروة والاحتمالات الكامنة لزيادة مساهمتها فى تحسين موارد الدولة وزيادة العدالة الاجتماعية، إلى جانب السياسات والآليات الأخرى المطلوبة لتحقيق العدالة المنشودة.

<u>الضرائب على الثروة فى النظام الضريبى المصرى</u>

وفقاً لتصنيف الضرائب على الثروة إلى ضرائب على حيازة الثروة وضرائب على الزيادة فى قيمة الثروة وضرائب على انتقال الثروة، نجد أن النظام الضريبى المصرى لا يفرض ضريبة دورية على صافى الثروة، وإنما يتضمن بعض أنواع الضرائب على حيازة الثروة وعلى الزيادة فى قيمتها، كما لا يتضمن حالياً أية ضرائب على انتقال الثروة (الإرث والهبات).

<u>1 – ضرائب على حيازة الثروة</u>

[32] وزارة المالية. البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 . يونيو 2014.

يتمثل هذا النوع من الضرائب فى الضرائب على الممتلكات وتتضمن البنود التالية:

1-1 ضرائب دورية على الممتلكات، وتتعلق بالممتلكات العقارية وتشمل:

أ) ضريبة الأراضى. وقد بدئ فرضها بقانون الضريبة على الأطيان الزراعية رقم 113 لسنة 1939. وكان هذا القانون ينص على تقدير الضريبة بنسبة 16% من الإيجار السنوى للأراضى، ويضع حداً أقصى لقيمة الضريبة (تم إلغاؤه بتعديل القانون عام 1943). وكان القانون ينص على تقدير قيمة الإيجار السنوى لمدة سبع سنوات ويعاد تقدير الإيجار إعادة عامة كل عشر سنوات. كما حدد القانون حالات الإعفاء.

وقد خضع هذا القانون لبعض التعديلات حيث أصبح تقدير قيمة الإيجار السنوى يجرى كل عشرة سنوات، وحيث طرأت بعض التغيرات فى حالات الإعفاء. وقد تكررت قرارات تمديد العمل بالتقدير المعمول به للإيجار السنوى القائم دون تعديله. وفى عام 2013 أعلنت وزارة المالية عن تعديل القيمة الإيجارية التى تحسب على أساسها الضريبة لبعض أنواع من الأراضى فى بعض المناطق دون غيرها. وهناك تفكير حالياً فى تعديل القيمة الإيجارية لكل الأراضى والتى تحسب الضريبة على أساسها. ولكن لم يصدر قانون بذلك بعد.

ب) ضريبة المبانى. وينظمها قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم 196 لسنة 2008 الذى تم تعديله فى أغسطس 2014 بالقانون رقم 117 لسنة 2014. وتفرض الضريبة بنسبة ثابتة 10% من صافى القيمة الإيجارية للعقار المستحقة عليه الضريبة، وهو الذى لا تقل قيمته السوقية عن 2 مليون جنيه للسكن الخاص، ولا تقل قيمته الإيجارية عن 24000 جنيه سنوياً (كانت 6 ألاف جنيه قبل التعديلات الأخيرة)، وبعد استبعاد 30% من القيمة الإيجارية مقابل مصاريف الصيانة. وبالنسبة للعقارات التى تستخدم فى غير أغراض السكن يستبعد 32% مقابل مصاريف صيانة، وسعر الضريبة 10%، وتعفى من الضريبة الوحدات التى يقل صافى قيمتها الإيجارية السنوية عن 1200 جنيه. ويضع القانون إعفاءات لبعض العقارات، حيث لا تخضع للضريبة العقارات المملوكة للنقابات والأندية والمستشفيات ومقار الأحزاب والجبانات والمقابر. وأدخلت التعديلات الجديدة دور القوات المسلحة فى الإعفاءات.

ضرائب على العمليات التجارية والرأسمالية وتتضمن:

أ) رسوم نقل الملكية

يحددها مجلس إدارة الشهر العقارى التابع لوزارة العدل.

ب) الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة وقد فرضت بصدور القانون رقم 128 لسنة 2008 الخاص بربط الموازنة العامة للدولة لعام 2009/2008. ويفرض سعر ضريبة 20% على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة وبدون خصم أية تكاليف. وقد صدر هذا القانون بهدف توفير موارد مالية لتمويل الزيادة فى أجور العاملين فى الحكومة والقطاع العام والتى بلغت 30% من الأجر، والتى قررها رئيس الجمهورية فى عيد العمال فى هذا العام. وتصنف الموازنة العامة هذه الضريبة على أنها تدخل فى إطار الضرائب على الممتلكات رغم أنها تفرض على عوائد الأصول المالية وليس على قيمة هذه الأصول.

2-1 ضرائب ورسوم على السيارات

ينظم قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973 أسعار الضرائب والرسوم المقررة على تراخيص السيارات والقيادة. وقد خضع القانون لعدة تعديلات انصب معظمها على المواد الخاصة بالعقوبات والغرامات المالية على المخالفات. وصدر آخر تعديل فى القانون رقم 142 لسنة 2014، حيث انصب التعديل على المواد الخاصة بالعقوبات على تعاطى المخدرات، ولم يمتد إلى الأسعار الضريبية المقررة فى القانون السابق.

2 - ضرائب على الزيادة فى قيمة الثروة

تصنف هذه الضرائب على أنها ضرائب على الثروة وإن كان ينظمها قانون الضريبة على الدخل.

وهى الضرائب على الأرباح الرأسمالية، وتشمل على الأنواع التالية:

2-1 الضريبة على التصرفات العقارية: ضريبة تفرض بسعر 2.5% (كانت 5% قبل 1996) وبغير أى تخفيض على إجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدن، سواء انصب التصرف عليها بحالتها أم بعد إقامة منشآت عليها، وسواء أكان هذا التصرف شاملا العقار كله أم جزء أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك، وسواء أكانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أم للغير. وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث، وكذلك تقديم العقار كحصة عينية نظير الإسهام فى رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية فى الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات.

2-2 الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع المنشآت التجارية والصناعية: تفرض على صافى الربح الرأسمالى ضريبة بنفس سعر ضريبة الأرباح التجارية أو الصناعية أو سعر ضريبة شركات

الأموال المنصوص عليها فى القانون 159 لسنة 1981، وبنفس أسعار ضريبة الشركات فى قانون الضرائب على الدخل السارى عند حدوث واقعة التصرف.

3-2 الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى البورصة: كانت المعاملات فى البورصة المصرية معفاة تماماً من أى ضرائب على الأرباح المحققة نتيجة هذه المعاملات. كما كانت توزيعات العائد النقدى أو العينى على المساهمين بالشركات المقيدة لا تخضع للضريبة. وقد فرضت هذه الضريبة فى القانون رقم 53 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وقانون الضريبة على الدمغة الصادر فى 1980. وينص التعديل على إخضاع توزيعات الأرباح من الأسهم والسندات والأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية لضريبة سعرها 10% تحصل سنوياً، مع تخفيض هذه النسبة إلى 5 بالمائة إذا كانت نسبة المساهمة فى رأس المال تزيد عن 25 %، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار. وتحدد الأرباح الرأسمالية على أساس صافى قيمة الأرباح المحققة فى نهاية السنة الضريبية. كما تم إلغاء ضريبة الدمغة التى كانت تحصلها الحكومة على معاملات البورصة وتبلغ واحداً فى الألف يتحملها كل من البائع والمشترى.

3- ضرائب على انتقال الثروة بغير البيع، وهى ضرائب الإرث والهبات

وقد تمثلت فى نوعين من الضرائب أولهما ضريبة التركات. وكانت هذه الضريبة قد فرضت فى 1952 ولكنها ألغيت فى 1989. وثانيهما رسم الأيلولة الذى كان قد فرض فى 1944، ثم تم اعتباره ضريبة وصدر قانون ضريبة الأيلولة فى 1989. وقد ألغيت هذه الضريبة فى 1996.

تقييم التعديلات الضريبية الأخيرة التى أجرتها الحكومة فى 2014

يوضح البيان المالى لمشروع موازنة 2015/2014[33] أن العجز الكلى للموازنة ارتفع إلى نسبة 13.7% من الناتج المحلى الإجمالى فى 2013/2012، ومن المنتظر أن يقترب من 12% فى 2014/2013. وتدخل الإصلاحات الضريبية الأخيرة فى إطار إجراءات هيكلية تتخذها الحكومة للسيطرة على العجز. ومن هذه الإجراءات قانون إقرار ضريبة مؤقتة لمدة 3 سنوات بنسبة 5% على الدخول والأرباح التى تزيد عن مليون جنيه. وأعلنت الحكومة أن هذه التعديلات التشريعية الأخيرة تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وعدالتها وزيادة موارد الدولة. كما تضمنت هذه التعديلات إضافة أحكام تمكن مصلحة الضرائب

[33] وزارة المالية. البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 . يونيو 2014

من تجنب بعض أنواع التخطيط الضريبى الضار[34] aggressive tax planning دون تأثير على القرار الاستثمارى.

وكان البيان المالى 2015/2014 يوضح أن السيطرة على معدلات عجز الموازنة يمثل أولوية قصوى فى المرحلة الحالية. ومن هنا أهمية العمل على زيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم من خلال تضمين الدخول الكبيرة والمعاملات الضخمة التى لا تزال تتحقق خارج المظلة الضريبية إلى داخلها، مما يتصل أيضاً بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتستهدف وزارة المالية خفض معدلات العجز إلى نحو 10% – 10.5% من الناتج المحلى الإجمالى، وذلك بالإضافة إلى تمويل المرحلة الأولى من الاستحقاقات الدستورية للإنفاق على الصحة والتعليم بزيادة 22 مليار جنيه عن العام السابق، وتمويل أعباء تطبيق الحد الأدنى للأجور، وهو ما يرصد البيان أنه سيتطلب إجراءات اقتصادية هيكلية فى حدود 90 – 100 مليار جنيه فى موازنة 2015/2014.

كما أوضح مشروع الموازنة أن الإيرادات من كيانات عامة (البترول – قناة السويس – البنك المركزى – الضرائب على عوائد الأذون والسندات) تمثل 38% من جملة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وهو ما يعنى ضرورة المضى فى اتخاذ إجراءات هيكلية تربط موارد الدولة بالنشاط الاقتصادى بصورة أكثر واقعية.

ويتوقع مشروع الموازنة أن يؤدى تطبيق قانون الضريبة العقارية إلى زيادة حصيلة الضرائب بنحو 3.5 مليار جنيه، يؤول 25% منها إلى المحافظات التى تحصل فيها الضرائب، و25% أخرى لتطوير العشوائيات. وبذلك فإن الضرائب على المبانى ستزيد بنسبة عشرة أضعاف فى الموازنة الجديدة نتيجة تطبيق قانون الضريبة العقارية، حيث كانت حصيلة الضريبة على المبانى لا تتجاوز 350 مليون جنيه فى ميزانية 2014/2013. كما يقدر الأثر المالى المتوقع لتطبيق تعديلات قانون الضريبة على الدخل بزيادة حصيلة الضرائب بنحو 10 مليار جنيه.

ويوضح مشروع الموازنة أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية من الجهات غير الحكومية بكبر حجم القطاع غير الرسمى، وكثرة الإعفاءات الممنوحة، ووجود ثغرات تشريعية تسمح بتجنب الضريبة فى بعض الأحوال، وقصور الالتزام الضريبى من جانب قطاعات متعددة وبعض العيوب فى الإدارة الضريبية.

ورغم أنه لم يكد يمضى عام على هذه التعديلات إلا أنه قبيل انعقاد المؤتمر الاقتصادى فى شرم الشيخ فى مارس 2015 أعلن وزير المالية عن موافقة المجموعة الاقتصادية على توحيد أسعار الضرائب على الدخل ليكون حدها الأقصى 22.5%، مع الحفاظ على هيكل التصاعد فيها من خلال منظومة

[34] يعرف بأنه التحايل فى إطار القوانين لتقليل الضرائب المدفوعة إلى أقل ما يمكن

الشرائح. وفى البيان التمهيدى لموازنة[35] 2016/2015 – الذى تصدره وزارة المالية لأول مرة – توضح الوزارة سياستها المالية للفترة المقبلة وتتضمن توحيد سعر الضريبة على الشركات عند حد أقصى 22.5% بدلاً من 25% فى الوضع الحالى، و10% فى المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، مع إلغاء الضريبة الإستثنائية التى تم فرضها فى عام 2014 بشريحة إضافية 5% على الأرباح التى تتعدى مليون جنيه. وكذلك بالنسبة للضريبة على دخول الأفراد التى تتعدى مليون جنيه يبلغ الحد الأ قصى للضريبة 22.5% مع الحفاظ على هيكل الشرائح الضريبية التصاعدية، ومع تثبيت أسعار الضريبة لمدة 10 سنوات.

ويوضح البيان أن من أهداف السياسة الضريبية فى هذه المرحلة دعم القدرة التنافسية للشركات وتقليل حجم التزاماتها المالية.

ويعنى ذلك أن السياسة الضريبية فى المرحلة الحالية تعطى أولوية لهدف دعم الاستثمار والنمو، أما هدف العدالة فتتعامل معه السياسة المالية بآليات أخرى، أحدها على سبيل المثال يتمثل فى القانون الجديد للمناجم والمحاجر الذى صدر فى ديسمبر 2014 ويتضمن إعادة تسعير موارد التعدين، وتتوقع وزارة المالية أن يؤدى إلى زيادة إيرادات الموازنة بحوالى 8 مليار جنيه.

خامساً: تعديلات مقترحة فى الضرائب على الثروة فى مصر

رغم كل جهود الإصلاح التى تقوم بها الحكومة فى مصر إلا أنه ما زال هناك عجز كبير فى الموارد المالية للدولة مما يعوق تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية. وما زالت هناك أيضاً فجوة ضريبية كبيرة بين ما يتم تحصيله وما يجب تحصيله. ويعنى ذلك أن هناك مجالاً كبيراً لتوسيع القاعدة الضريبية من ناحية، ولتحسين الامتثال الضريبى وتطوير الإدارة الضريبية من ناحية أخرى.

وفى سياق الجدل فى مصر حول تطوير النظام الضريبى لزيادة موارد الدولة وزيادة الإنفاق على الخدمات، تم طرح بعض المقترحات التى يرتبط بعضها بفرض ضريبة على الثروة.

فى 2011 اقترح أحد كبار رجال الأعمال[36] أن هناك ثروات كبيرة فى مصر تم تكوينها بسبب أن طبيعة تكوينها لم تخضع لضريبة دخل الفرد صاحب هذه الثروة. وأن أكبر مصدر لتحقيق الثروات هو بيع أسهم لشركات مسجلة فى البورصة. فهذا الربح لم يكن يخضع لضريبة الدخل للفرد، لأن المشرع كان أعفاه من ذلك. وقد نشأ من ذلك خلل بين حجم ثروة الأفراد القادرين وما يتم دفعه فى شكل ضريبة دخل للأفراد سنوياً. وعلى ذلك اقترح فرض ضريبة لمرة واحدة على الثروة بواقع 10%، يخصم منها أى ضرائب شخصية

[35] http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx

[36] حسن هيكل."العدالة = ضريبة على الثروة". المصرى اليوم، مايو 2011

على الدخل دفعت بالفعل خلال السنوات العشر الماضية (حتى لا يكون هناك ازدواج ضريبى)، وتطبق على أية ثروة إجمالية تفوق 50 مليون جنيه فى داخل البلاد أم خارجها.

وفى موقع آخر اقترح فرض ضريبة بنسبة تتراوح بين 10% و25% على الثروات التى تزيد على 10 ملايين دولار تطبق تدريجياً، وقدر حصيلة هذه الضريبة بنحو من 5 الى 15 مليار دولار. كما اقترح تغليظ العقوبات المترتبة على عدم الإفصاح أو الكذب فى هذا الإقرار.

كما اقترح خبير ضرائب سابق[37] إخضاع الثروات لضريبة التركات ورسم الأيلولة والاستفادة من أحكام القانون الملغى 228 لسنة 1989، ومن تراث مصلحة الضرائب وأحكام المحاكم.

وفى أكتوبر 2013 صرحت وزارة المالية أنها تدرس استحداث ضريبة جديدة على الثروة تدفع لمرة واحدة، وذلك ضمن التعديلات التى تجريها الوزارة على قوانين الضرائب. وإن كانت لم تقرر قيمة هذه الشريحة الضريبية الجديدة وما إذا كانت شريحة واحدة أم سيتم تقسيم الثروات إلى عدة شرائح تفرض على كل منها ضريبة، مشيراً إلى أن هذا النوع من الضرائب اقترحه الدكتور حازم الببلاوى رئيس مجلس الوزراء آنذاك. كما طرحت فكرة العودة إلى ضريبة التركات التى كانت مطبقة فى السبعينيات. إلا أن هذه الأفكار تعرضت لانتقاد عدد من الخبراء بدعوى أن فرض ضريبة على الثروة فى ظل معدلات النمو المنخفضة سيؤدى إلى تراجع معدلات ودائع البنوك لإخفاء الثروات، فضلاً عن صعوبة حصر وتقييم الثروات دون الحاجة إلى إفشاء أسرار العملاء.

مقترحات خاصة بالضرائب على الثروة فى مصر

فى سياق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين العدالة الضريبية والاجتماعي، تقدم هذه الورقة الاقتراحات التالية من واقع محصلة ما تم طرحه فى الأدبيات والدروس المستفادة من تجارب الدول وواقع الاقتصاد المصرى:

- تنفيذ الاقتراح المطروح بإعادة فرض ضريبة على التركات (الإرث)، ونقترح حداً أدنى للثروة الخاضعة للضريبة 20 مليون جنيه من تركة المتوفى، وسعر الضريبة نسبة ثابتة 5%، وهذه الضريبة يمكن ألا تشكل صعوبة كبيرة فى تحصيلها بسبب ضرورة تسجيل التركة لنقل ملكيتها للورثة. وقد تثور مشكلة فى تقييم الأصول غير النقدية، إلا أنه يمكن الاستفادة من الخبرة المتراكمة من فرض الضريبة فى فترات سابقة ومن تجارب الدول الأخرى. هناك أيضاً مشكلة قد تنشأ وتتمثل

[37] عبد الحميد عطا. "الضرائب علي الثروة والضرائب علي رأس المال نطالب الرئيس المقبل بإخضاع الثروات لضريبة التركات ورسم الأيلولة". جريدة الأهالى، مايو 2012

فى احتمال عدم توافر سيولة نقدية كافية لدفع الضريبة فى حالة التركات العينية، ويمكن التغلب على ذلك بتقسيط الضريبة ومراجعة آليات تسهيل السداد. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الحد الأدنى الخاضع للضريبة يجعلها لا تنطبق إلا على شريحة من الأغنياء من غير المتوقع أن يكون عندهم مشكلة سيولة، وذلك بالنظر إلى نمط الإنفاق البذخى لهذه الفئات. وفى هذه الضريبة بشكل خاص يجب مراجعة اتساقها مع أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية حتى لا تواجه بالاعتراض على دستوريتها.

وتوضح تجارب الدول المختلفة التى تفرض ضرائب على الإرث، سواء أكانت ضريبة تركات أم ضريبة أيلولة، أنها تفرض أيضاً ضريبة على الهبات، وبعضها يفرض ضرائب على انتقال ملكية الأصول عن طريق البيع، وذلك لمواجهة مشكلة أن يقوم الفرد قبل وفاته بنقل ملكية الأصول المفترض حضوعها للضريبة بعد وفاته للورثة المفترضين. وبالتالى من المقترح أيضاً فرض ضريبة على انتقال ملكية أصول الأفراد فى مصر عن طريق الهبة بنفس شروط الضريبة على التركات. أما فى حالة انتقال الملكية عن طريق البيع فيفترض أن تغطيها الضرائب على الأرباح الرأسمالية، على أن يراجع التقييم بواسطة خبراء حتى لا يتم التحايل لتجنب الضريبة.

وتتميز ضريبة التركات عن ضريبة الأيلولة فى أن حصيلتها يمكن أن تكون أكبر، حيث أنه فى حالة ضريبة الأيلولة قد يؤدى توزيع التركة إلى أن تقع بعض الأنصبة الموزعة دون الحد الأدنى الخاضع للضريبة.

- تضمين الضريبة على الأرباح الرأسمالية الأرباح المتحققة من بيع أراضى زراعية، حيث أن هذا الوعاء غير متضمن حالياً فى الضرائب على التصرفات العقارية. ويمكن أن يحقق ذلك إيرادات جيدة حيث أن أسعار الأراضى الزراعية فى ارتفاع مستمر. وفيما يتعلق بآلية تحصيل الضريبة يجب إعادة العمل بآلية التحصيل عند التسجيل، وليس بعد تسجيل نقل الملكية كما يحدث حالياً ويؤدى إلى إتاحة الفرصة للتهرب من أدائها.
- فرض ضريبة على صافى الثروة ويطلق عليها ضريبة تضامن اجتماعى social solidarity وذلك لمرة واحدة، وبحد إعفاء لا يقل عن 50 مليون جنيه وبنسبة ثابتة 5% وبدون إعفاءات، وذلك لتبسيط إدارة وتحصيل هذه الضريبة. ويتطلب ذلك أن يقدم الممول إقراراً للثروة وفرض عقوبات على عدم تقديم الإقرار أو الإدلاء ببيانات خاطئة. ويمكن الاستفادة من تجربة الهند فى هذا المجال وذلك فيما يتعلق بنظام الغرامات المقررة فى حالة العقوبة. وتخصص حصيلة هذه الضريبة لتخفيض جزء من الدين العام بما يسمح بتخفيض بند الفوائد والأقساط فى موازنات الأعوام التالية، والتى تستهلك

جزءاً كبيراً من المصروفات، وذلك للسماح بحدوث زيادة فى الحيز المالى تمكن من زيادة الإنفاق على المجالات الاجتماعية. ويفضل أن يتم التشريع لهذه الضريبة بالذات من خلال البرلمان بعد تشكيله، والتمهيد لها وشرحها بشكل جيد وطرحها لحوار شفاف والحصول على أكبر قدر من التوافق السياسى حولها، والاستفادة من التجارب الدولية لتفادى آثارها السلبية وضمان نجاحها.

- مراجعة الضرائب والرسوم على السيارات وإمكانية زيادتها على السيارات التى تزيد سعتها عن حد معين.

<u>شروط نجاح التعديلات الضريبية المقترحة والإصلاح الضريبى بوجه عام</u>

- اصلاح الإدارة الضريبية وآليات مكافحة التهرب الضريبى، والإسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى البورصة.
- اصلاح وتطوير نظم المعلومات وأساليب تقييم الثروة وتقدير الضرائب
- التدريب المستمر على أحدث تقنيات الإدارة الضريبية
- العمل على التغلب على صعوبات تحويل جزء كبير من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، ودراسته بشكل متعمق وواقعى، وتوسيع دائرة المشاركة فى الدراسة وفى اقتراح الحلول.
- تيسير عمليات تسجيل الشقق والأراضى خلال فترة معينة، وأيضاً تسجيل التركات وتوزيعها فى إطار قانونى منضبط.
- إنشاء وحدة أو كيان مستقل لتقييم السياسات الضريبية وتحليل وتقدير الآثار المتوقعة لأى ضريبة جديدة أو تعديل ضريبى وذلك قبل فرض الضريبة وبعده، واستخدام الأساليب والمنهجيات المتطورة فى التقييم، والاسترشاد بالنتائج فى تصميم الإصلاحات الضريبية المطلوبة. ويؤكد ذلك مرة أخرى أهمية استكمال قواعد البيانات فى مصر وتدقيقها وإتاحتها.
- يجب أيضاً التعامل مع المعطيات الدولية المعاصرة والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسية وأهمية التنسيق الضريبى على المستوى الدولى لتجنب الممارسات الضريبية الضارة التى تستغل اختلاف معدلات الضرائب على أرباح الشركات والقوانين والنظم الضريبية وما فيها من ثغرات، وذلك فى الدول المختلفة التى توجد بها فروع الشركة. وفى هذا السياق فإن سعى مصر المكثف فى هذه المرحلة لجذب الاستثمارات الأجنبية يجب أن يرتبط بشكل واضح وشفاف بالحفاظ على حقوق مصر الضريبية. وتسعى الدول والمنظمات الدولية، وخاصة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى الوقت الحالى إلى إرساء ضوابط وقواعد محاسبية للتسعير العادل بين الشركة وفروعها فى الدول المختلفة

transfer pricing guidelines[38]، وذلك لمواجهة ممارسات الشركات ذات الفروع فى الدول المختلفة، والمتمثلة فى استخدام قواعد تسعير غير عادلة transfer mispricing بين الشركة والفروع للاستفادة من اختلاف معدلات الضرائب على الأرباح بين الدول المختلفة، وكذلك تحويل الأرباح إلى ما وراء البحار فى الملاذات الضريبية وتكوين ثروات متراكمة لا تخضع لأية ضرائب. ويؤدى ذلك إلى تآكل القاعدة الضريبية فى الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسية Base Erosion and Profit Shifting BEPS[39]. وقد بدأت مصر فى عام 2010 فى مشروع لتطبيق هذه القواعد فى إطار قانون الضريبة على الدخل، ولكنها أنجزت مرحلة واحدة من المشروع وتبقى مرحلتان[40]. وينبغى الاستفادة من الآليات التى تطرحها المبادرات الدولية لمواجهة التهرب الضريبى من جانب الشركات متعددة الجنسية واستكمال العمل لإنجاز المراحل المتبقية للحفاظ على حقوق مصر الضريبية من الاستثمارات الأجنبية الحالية والمتوقعة، ولاستكمال متطلبات الإصلاح الضريبى فى مصر.

الخلاصة

هناك جدل يتصاعد حول الإصلاح الضريبى بشكل عام والضرائب على الثروة بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر فى عدم عدالة توزيع الدخل والثروة على مستوى العالم وداخل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. توضح مراجعة الأدبيات أن الحجج المدافعة عن فرض ضريبة على صافى الثروة أكثر وأقوى منطقاً من الحجج الرافضة لها. ومع ذلك فإن تجارب الدول توضح الصعوبات المرتبطة بإدارة مثل هذه الضريبة على أرض الواقع، لا سيما الصعوبات الفنية التى تتعلق بتقييم الأصول وتوافر المعلومات وتحديد المعدل المناسب والإعفاءات وغيره، والصعوبات الإدارية والتى ترفع من تكلفة تطبيق الضريبة مقارنة بالإيرادات المحصلة. وقد أدت هذه الصعوبات إلى تراجع كثير من الدول عن فرض الضرائب على الثروة. ولعل أحد الأسباب الأخرى الهامة لهذا التراجع، والتى لا يجوز إغفالها، يتمثل فى مقاومة أصحاب المصالح من الأثرياء لفرض مثل هذه الضرائب. ولا شك أن سيطرة أصحاب الثروات على أحجام مؤثرة من الموارد

[38] www.oecd.org/ctp/transfer-pricing/

[39] مصطلح فنى يشير إلى الأثر السلبى للاستراتيجيات التى تتبعها الشركات متعددة الجنسية لتجنب دفع الضرائب حيث يؤدى ذلك إلى تآكل القاعدة الضريبية الوطنية، ويستخدم هذا المصطلح عنواناً لمشروع تقوده منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لوضع مبادئ وأسس فى إطار دولى لمواجهة هذه الظاهرة. لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع انظر: www.oecd.org/ctp/beps.htm

[40] KPMG's Global Transfer Pricing Review, Egypt. April 2013.

الاقتصادية ورؤوس الأموال، والتهديد بخروج رأس المال والممارسات الفعلية للتهرب الضريبى والتحايلات المختلفة للإفلات من الضريبة، وسعى الدول لجذب الاستثمار... كل هذه العوامل تضعف فرص الاستجابة للمطالب المتزايدة بفرض ضرائب على الثروة.

ومع ذلك يرى الباحث أن التصميم الجيد للضريبة وفى سياق إصلاح ضريبى أكثر شمولاً، وإصلاح اقتصادى يراعى الواقع الاجتماعى والسياسى للدولة فى المرحلة الزمنية الراهنة يمكن أن يوفر فرصاً أفضل للتطبيق.

وتعانى مصر مثل معظم الدول النامية من فجوة ضريبية كبيرة وضعف فى موارد الموازنة العامة تزايدت حدته نتيجة الأوضاع السياسية ما بعد ثورة يناير، وتزايد فى عجز الموازنة جراء ارتفاع سقف المطالبات بالإصلاح مما يشكل تحديات شديدة الضغط على الدولة. ويوضح هيكل الضرائب فى مصر أن القاعدة الضريبية قاصرة حيث أن هناك كثيراً من الأوعية خارج هذه القاعدة. وهو ما يتطلب العمل على إصلاح هذا القصور. وتشكل الضرائب على الثروة نسبة ضعيفة من الإيرادات الضريبية فى مصر. ولا يشكل ذلك عيباً فى حد ذاته، وإنما المشكلة هى وجود دخول وثروات ضخمة خارج الوعاء الضريبى، وأن العبء الضريبى لا يتوزع بعدالة، حيث يقع العبء الأكبر على عاتق القطاع العام بمعناه الواسع والدخول من التوظف وضرائب المبيعات ذات الأثر التراجعى الضاغط على أصحاب الدخول المنخفضة.

وقد قامت الدولة فى عام 2014 ببعض التعديلات الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل باستحداث شريحة جديدة بمعدل ضريبى أعلى بنسبة 5% عن الشريحة الأقل وذلك لمدة ثلاث سنوات. وفى سياق الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار قررت الدولة إلغاء هذا التعديل وتوحيد سعر الضريبة على الشركات وتخفيض الحد الأقصى مع الحفاظ على تصاعدية الضريبة على دخل الأفراد دون الحد الأقصى، وإن كان القانون لم يصدر بعد. ولضمان استقرار السياسة الضريبية قررت تثبيت هذه المعدلات لمدة عشر سنوات.

كما أخضعت الأرباح الرأسمالية على التعاملات فى البورصة للضريبة على الدخل بعد أن كانت معفاة منها، وأدخلت تعديلات على قانون الضريبة على العقارات المبنية وحددت موعداً لتطبيقه بدءاً من يوليو 2014. وتمثل هذه التعديلات خطوة فى الاتجاه المطلوب لزيادة موارد الدولة وزيادة العدالة الاجتماعية. إلا أنه ما زال هناك مجالاً لمزيد من الإصلاح الضريبى المطلوب.

وفى سياق الضرائب على الثروة كان لمصر تجربة فى فرض ضرائب على التركات وعلى الأيلولة، لكنها ألغيت فى سياق برامج الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات. وتستدعى الظروف الحالية إعادة فرض هذه الضريبة. ويقترح الباحث فى هذا المجال أن تكون على التركة، ولا يفترض أن تكون صعبة فى إدارتها، حيث أن توزيع الإرث يقتضى التسجيل القانونى للتركة وبالتالى يصعب التهرب منها. إن إعادة فرض مثل

هذه الضريبة فضلاً عما يوفره من إيرادات للدولة فإنها تساهم فى تقليل حدة التفاوت فى توزيع الثروات بين الأجيال. كما أن فرض ضريبة على الهبات يفترض أن يقلل فرص التحايل على ضريبة التركات. ومن الشروط الهامة لنجاح مثل هذه الضرائب فى تحقيق أهدافها تدقيق عمليات التسجيل القانونى للمتلكات والأصول.

وفيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية التى تنتج عن ارتفاع قيمة الأصول يجب تضمين الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة الأراضى الزراعية فى الأرباح الخاضعة للضريبة، خاصة وأن الأراضى الزراعية تتزايد قيمتها بشكل مستمر.

وبالنظر إلى ضخامة التحديات التى يواجهها الاقتصاد المصرى فى الظروف الراهنة وضرورة أن يتحمل الجميع قدراً من العبء لمواجهة هذه التحديات، فلا شك أن العدالة تقتضى أن يتحمل الأغنياء قدراً أكبر من العبء يتناسب مع ما اكتسبوه من ثروات واستفادتهم من الثغرات الضريبية والإعفاءات والمزايا المتعددة التى منحتها لهم الدولة. إن استعادة الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى سيعود على الجميع بالمكاسب، وعلى ذلك فإنه يمكن اقتراح فرض ضريبة على صافى الثروة لمرة واحدة تخصص لسداد جزء من الدين العام لتخفيف أعباء خدمة الدين فى الموازنة والتى تشكل ما يقرب من 25% من الإنفاق العام.

وفى النهاية لا بد من التأكيد على أن الإصلاح الضريبى فى مصر يجب أن يستفيد من الخبرات الدولية فى هذا المجال والتى تؤكد على ارتباط الإصلاح الضريبى، خاصة فى الدول النامية، ببناء الدولة والحوكمة وتدعيم الممارسة الديمقراطية.

المراجع

مراجع أجنبية:

1) Thomas A. McDonnell. Wealth Tax: Options for its Implementation In the Republic of Ireland. Nevin Economic Research Institute, NERI Working Paper Series No.6, September 2013.
2) Howard Glennerster. "Why was a wealth tax for the UK abandoned? Lessons for the policy process and tackling wealth inequality." London School of Economics, Department of Social Policy and Centre for Analysis of Social Exclusion. 2012.
3) Chris Evans. "Wealth taxes: problems and practice around the world." Briefing Paper. Centre on Household Assets and Savings Management CHASM. April 2013.
4) Dieter Brauninger. Income and wealth taxes in the euro area. An Initial Review. Deutsche Bank, Research Briefing, European Integration. August 2012.
5) The New York Times. Rejection of Deposit Tax Scuttles Deal on Bailout for Cyprus. March 19, 2013.
6) IMF. "Tax Law Design and Drafting. Vol 1. 1996. Chapter 10,Taxation of wealth.
7) IMF. Fiscal Monitor – Taxing Times. October 2013.
8) Pradhumna Didwania. Wealth Tax in India: An Insight. Mondaq, 29 April 2014.
9) Global Property Guide. India. Inheritance tax and law, February 5 2014.
10) Dilasha Seth. Economists say inheritance tax preferable to super-rich tax. New Delhi, January 13 2013.
11) Patrick Bruha. Introduction to Wealth Tax in Brazil. The Brazil Business, September 2014.
12) The great white-tax debate – 'Rich should pay wealth tax' Tutu. August 2011.
13) Mike Teuchert. Wealth tax will drive rich out of SA – expert. 2014
14) Thomas Piketty. Capital in the Twenty-First Century. Translated by Arthur Goldhammer. Harvard University Press, April 2014.
15) Michael Schuyler, "The Impact of Piketty's Wealth Tax on the Poor, the Rich, and the Middle Class", Tax Foundation. Special Report , No. 225, October 2014.
16) Natalia Chatalova and Chris Evans. Too rich to rein in? The under-utilised wealth tax base. eJournal of Tax Research Volume 11, Number 3 December 2013 Special Edition: 10th Anniversary Edition.
17) KPMG's Global Transfer Pricing Review, Egypt. April 2013.

مراجع عربية:

1) وزارة المالية. البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 . يونيو 2014.

2) حسن هيكل. " العدالة = ضريبة على الثروة". المصرى اليوم، مايو 2011.
3) عبد الحميد عطا. "الضرائب علي الثروة والضرائب علي رأس المال نطالب الرئيس المقبل بإخضاع الثروات لضريبة التركات ورسم الأيلولة". جريدة الأهالى، مايو 2012.

مواقع الكترونية:

1) www.nytimes.com/2013/03/20/business/global/cyprus-rejects-tax-on-bank-deposits.html
2) www.mondaq.com/india/309916/property+taxes/wealth
3) www.incometaxindia.gov.in/Pages/acts/wealth-tax-act.aspx
4) www.globalpropertyguide.com/Asia/India/Inheritance
5) www.business-standard.com/article/economy-policy/economists
6) www.thebrazibusiness.com
7) www.in.reuters.com/article/2014/08/04/brazil-election-neves
8) www.in.reuters.com/article/2014/08/04/brazil-election-neves
9) www.fin24.com/budget/implications
10) http://taxfoundation.org/
11) www.en.wikipedia.org/wiki/Wealth_tax
12) http://www.heritage.org/research/commentary/2015/2/obama-estate-tax-plan-die-once-get-taxed-twice.
13) www.oecd.org/ctp/transfer-pricing/
14) www.oecd.org/ctp/beps.htm

كراسات السياسات سلسلة جديدة يصدرها معهد التخطيط القومي إعتباراً من يناير ٢٠١٤ . والسمة الرئيسية لهذه السلسلة هو تركيز ما يصدر فيها من أوراق بحثية على قضايا السياسات فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من مجالات التنمية الشاملة والمستدامة فى مصر ، وتقديمها مقترحات مجددة بشأن إصلاح هذه السياسات.

والأوراق البحثية التى تصدر فى هذه السلسلة ليست أوراقاً محكّمةً بالمعنى العلمي ، ولكنها قد خضعت لعدد من مراحل ضبط الجودة .

هذه الكراسة

تقدم هذه الكراسة إعادة طرح لفكرة الضربية على الثروة والتى اقترحها عدد من الخبراء فى مصر فى مناسبات وأوقات متفرقة لتحقيق العدالة وزيادة موارد الدولة . وفى هذا الطرح تعريف بمفاهيم الضرائب على الثروة وأنواعها المختلفة . وتمثل المنهج الذى اتبعته الكراسة للوصول إلى مقترحات محددة فيما يتعلق بالضرائب على الثروة فى طرح الحجج المؤيدة والمعارضة للضرائب على الثروة فى الجدل المثار فى الأدبيات . وذلك فضلاً عن عرض تجارب بعض الدولة النامية والدول المتقدمة فى مجال تطبيق هذا النوع من الضرائب .

واسترشاداً بالدروس المستفادة من تجارب الدول ومن العرض النظرى تقدم الكراسة مقترحات محددة لإعادة فرض ضربية سنوية على التلركات وفرض ضربية على صافى الثروة لمرة واحدة وتخصيص حصيلتها لتخفيض الدين العام . وتوضح الكراسة شروط التصميم الجيد لهذه الضربية من حيث معدل الضربية وحد الإعفاء لتقليل تكلفة التحصيل ولضمان أن تقتصر على الشريحة العليا من الأثرياء.كما توصى الكراسة بأهمية تكوين وحدة متخصصة لتقييم أثر الضرائب على التنمية والعدالة وتوفير المتطلبات اللازمة من البيانات .

وقد أنجزت الدراسة الخاصة بهذة الكراسة فى إطار بحث بعض قضايا إصلاح المالية العامة فى مصر الذى يقوم به فريق عمل من مركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومى ويشرف على تنفيذه أ.د. إبراهيم العيسوى أستاذ الاقتصاد المتفرغ بالمعهد .